بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

"أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني"
دراسة قياسية (1979– 2004)

إعداد الطالب
طارق عبدالله المحيسن

إشراف الأستاذ الدكتور
بشير أحمد العبدالرزاق

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة؛ 2006

الاسم طارق عبدالله المحيسن
التخصص: الاقتصاد
جامعة مؤتة
سنة التخرج : 2006-2007
البريد الالكتروني:
tari2_1981@hotmail.com
رقم التلفون:0799882233

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب طارق عبدالله المحيسن الموسومة بـــ:

أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني دراسة قياسية (1978 -2004)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. بشير أحمد العبد الرزاق		2006/11/15	مشرفا ورئيسا
د. سعود موسى الطيب		2006/11/15	عضوا
د. أحمد إبراهيم ملاوي		2006/11/15	عضوا
أ.د. حسين علي بخيت		2006/11/15	عضوا

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http: www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

موته - الكرك - الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إليك أبي، رجولة وعزة وحنان وسهر وتاريخ طويل من الفخر تجمع بشخصك سيدي، وكيف لي أن أعبر عن حبي يا سيدي وعنفوان دمعتك الخفية بين الجفون يحث على المسير والتقدم والبحث الدائم عن التميز لتتم فرحتك وتعلو ضحكتك ..

إليك أمي، أمومة وحنان وسهر وكأن حنان الأمهات جميعهن منذ بدء الخليقة إلى الآن تجمع بك، وكيف لي أن أحدث الجميع عن حبي لك وأنت سيدتي دموع تذرف لتتم الفرحة ..

إلى أبي وأمي مع انحناء هامتي لأقبل الأيدي طالباً الصفح عن كل لحظة قلق ودمعة خوف ... إلى أخواي، السند والهمة العالية والسير بلا هوادة للتميز حتى يفتخرا بقدوتهما .. إلى أخواتي، قوة وجلد وحنان موروث وكلمة أخرى تبحث عن فرحة عيونهن الدائمة .. وإلى ابن عمي وصديقي إلى معاوية .. الذي أعطاني كل دعم ورعاية ..

إلى مؤتة التاريخ والحاضر .. إلى الأرض التي امتزجت بدماء الشهداء فأعطت وما توقفت أبداً عن العطاء ..

إلى رفاق الدرب الذين كتبوا معي قصة النجاح، أصدقائي وفخري الدائم بهم ..

إلى كلمتي الوحيدة في دفتر الفرح، التي أوقع بها على صفحة الختام وأبدأ بها كل بحث عن تميز .. وقدرتي الأخرى على الراحة ..

إلى كل من وقف معي وساندني أهدي سهري وجدي واجتهادي مع وافر محبتي ..

طارق عبد الله المحيسن

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بشير العبدالرزاق الزعبي لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من نصح وإرشاد ورعاية فكان ولا زال ينبوع عطاء مستمر نغرف من بحر علمه ولا نكتفي وكان ولا زال بمثابة الأب والأخ والصديق .. فشكراً جزيلاً يا سيدي مع وافر محبتي وتقديري ..

وأتقدم بجزيل شكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء قراءة الرسالة وقبلوا مناقشتها ..

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في قسم اقتصاديات المال والأعمال .. كنتم ولا زلتم سادتي القدوة التي أفتخر بها، والعطاء المستفيض .. فتحية إجلال واحترام وامتنان وعرفان بالجميل ..

وإلى زملائي بالعمل أسرة شركة عبر الهادي للتجارة الدولية لما أبدوه من تعاون لمساعدتي على إكمال دراستي ..

وإلى الأهل الأعزاء الذين أعطوني كل اهتمام ودعم .. وإلى كل من قدم لي المساعدة على إتمام هذه الدراسة وبخاصة الأخ ليث بني عطا والأخ طراد الملاحمة والأخ علاء الطراونه والأخ أحمد المجالي ..

طارق عبد الله المحيسن

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

"أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني"

دراسة قياسية (1979- 2004)

طارق عبد الله المحيسن

جامعة مؤته؛ 2006

تتعرض هذه الدراسة إلى كفاءة البنوك التجارية وأثرها على المقدرة التنافسية في هذه البنوك، خلال الفترة الزمنية 1979 – 2004، من خلال دراسة عينة مختارة من البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الوطني، وذلك باستخدام نموذج التحليل المالي CAMEL لتحليل الكفاءة، ونموذج قياسي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، لتحليل أثر الكفاءة على المقدرة التنافسية للبنوك التجارية.

وقد تبين أن مستوى كفاءة البنوك التجارية الأردنية متدني، وذلك لتدني نسب كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة وجودة الأصول وانخفاض معدلات ربحية هذه البنوك وارتفاع معدلات السيولة النقدية، مقارنة مع المعايير الدولية والمعايير المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وأن الكفاءة لدى البنوك التجارية على المستوى الكلي أفضل منها على المستوى الجزئي. وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة تؤثر إيجابياً على المقدرة التنافسية لدى البنوك التجارية على المستوى الكلي، وليس لها أثر واضح على المستوى الجزئي ويعود ذلك إلى الانخفاض في حجم رؤوس أموال البنوك التجارية، مما أظهر الحاجة إلى زيادة حجم رؤوس الأموال، مما يرفع من الكفاءة المصرفية والمقدرة التنافسية لهذه البنوك على حد سواء.

Abstract

"The effect of efficiency on the competitiveness of the Jordanian Banking sector"
Analogical study (1979 -2004)
Tariq Abdullah Al-Muheisen
Mu'tah University; 2006

This study empirically investigates the banking sector efficiency and its impact on their competitiveness over the period (1979- 2004). The study used data for banks working in Jordan. The study used a financial criterion known as CAMEL to analyze efficiency. In addition to the statistical method: Ordinary Least Square (OLS) to estimate the impact of banking efficiency on the commercial banks competitiveness.

The study indicates that the Jordanian commercial banks have a low efficiency in terms of low percentage levels of capital adequacy, management quality, assets quality, low revenue averages levels, and high averages of liquidity, compared with international standards, and standards identified by Jordan Central Bank. It also indicates that the efficiency of the commercial banks on the macro level is better than that on the micro level.

The study also indicates that the efficiency affects positively the competitiveness in the commercial banks on the macro level, and has no clear impact on the micro level, which might be attributed to the low levels of capital in the commercial banks; this clarifies the need to increase capital levels, which is in turn increases levels of banks' efficiency and their competitiveness as well.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1. مقدمة

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية تمتع البنك بمقدرة تنافسية عالية حتى يكون ناجحاً، وينعكس ذلك النجاح في مستوى كفاءة البنك، وتعتبر الكفاءة القاسم المشترك بين الربحية والمقدرة التنافسية؛ فالبنك الذي يتمتع بكفاءة عالية يكون ذا مقدرة تنافسية عالية الأمر الذي يعني مقدرة البنك على توجيه وإدارة مصادر الأموال لديه بصورة فعالة تزيد من مستوى أرباحه.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل لا يوجد منشأة تعمل بمعزل عن المنشآت الأخرى، لذا تركز بحوث التسويق في المنشآت الاقتصادية على تطوير السلعة أو الخدمة المقدمة حتى تكون منافسة في السوق وتستحوذ على جانب كبير من الطلب، الأمر الذي ينعكس على كفاءة المنشأة في إيجاد ميزة نسبية للسلعة أو الخدمة المقدمة مما يعني وجود الكفاءة الإنتاجية، وينعكس أيضاً على كفاءة الإدارة في الاختيار الأمثل عند استثمار الأموال المتاحة، وبالعودة إلى الهدف الأساسي والمتمثل في تحقيق الأرباح ينعكس التطوير على تخفيض التكلفة لتصل إلى أقل تكلفة ممكنة بمعنى الوصول إلى ما يسمى بالكفاءة التشغيلية، هذه الأمور جميعها تصب في الكفاءة الاقتصادية للمنشأة.

يلعب الجهاز المصرفي الأردني دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي داخل الأردن ويتمثل هذا الدور في تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث بلغت مساهمة الجهاز المصرفي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2005 حوالي 16.43% وهي من أعلى نسب المساهمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، ويعمل في الجهاز المصرفي الأردني أكثر من 17400 عامل وبلغ حجم مجوداتها 21086.5 مليون دينار في عام 2005 من جانب آخر تعادل إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك الأردنية ما نسبته 84.93% من الناتج المحلي الإجمالي وودائعها تعادل 144% من هذا الناتج, بينما تبلغ موجودات البنوك

التجارية لوحدها أكثر من ضعفي الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المعدلات هي من أعلى المعدلات المسجلة في داخل العالم العربي وخارجه أيضاً (البنك المركزي الأردني؛ 2005).

وأظهر الجهاز المصرفي قدرة كبيرة في مواجهة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، ففي نهاية الثمانينات من القرن العشرين تعرض الأردن إلى أزمة سعر الصرف التي تمثلت في انخفاضه وبعد ذلك استقراره على سعر صرف ثابت، وكانت هذه الأزمة نتيجة انفجار أزمة المديونية الخارجية وحرب الخليج الأولى التي أدت إلى عودة العمالة الأردنية وانخفاض الحوالات، إلا أن القطاع المصرفي لا زال غير قادر على مواجهة التحديات المختلفة التي تواجهه، ويبرز ذلك من خلال انخفاض معدلات كفاية رأس المال لدى أغلب هذه البنوك إلى ما دون النسبة المعيارية والمحددة من قبل لجنة بازل، وأيضاً من خلال انخفاض معدلات الربحية في هذه البنوك وارتفاع معدلات السيولة النقدية الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءته.

إن انخراط الأردن في النظام العالمي الجديد وذلك في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والذي برز من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية Free Trade Agreement (FTA)، واتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، دفع إلى البحث في كفاءة الجهاز المصرفي الأردني ومقدرته التنافسية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحديد كفاءة الجهاز المصرفي الأردني وأثرها على مقدرته التنافسية سواء المحلية أم الخارجية، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها، وتم تخصيص الفصل الثاني للإطار النظري وعرض لأهم الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع أما الفصل الثالث فيعرض منهجية الدراسة والتحليل المالي والقياسي للبيانات المستخدمة في الدراسة وخصص الفصل الرابع لعرض نتائج التحليل ومناقشة الفرضيات وفي الفصل الخامس نتائج الدراسة والتوصيات.

2.1. أهمية الدراسة

إن الانفتاح الاقتصادي والعولمة وحرية انسياب رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق، والاتفاقيات المختلفة التي وقعها الأردن مع العديد من الدول أدت إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات المختلفة من الخارج، الأمر الذي تطلب وجود جهاز مصرفي قادر على تقديم جميع متطلبات السوق مثل الخدمات المصرفية المختلفة المرتبطة أساساً بالتجارة الخارجية كالاعتمادات المستندية والكفالات وخطابات الضمان والتسهيلات الائتمانية، لمواجهة المنافسة العالمية من البنوك الأجنبية التي بدأت فعلاً في افتتاح فروع أو مكاتب تمثيل.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل العوامل المؤثرة في كفاءة البنوك التجارية الأردنية بوصفها المكون الرئيسي للجهاز المصرفي الأردني، وكذلك العوامل المؤثرة في المقدرة التنافسية التي تعطي حافزاً أكبر لتعزيز موقعها على خارطة الاقتصاد الوطني.

3.1. مشكلة الدراسة

إن أبرز ما تعتمد عليه كفاءة الجهاز المصرفي هو قدرة هذا الجهاز في التوفيق بين ثلاثة أمور رئيسية هي الربح والسيولة والمخاطرة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

1. ما هو أثر كفاءة البنوك التجارية على مقدرتها التنافسية؟
2. ما هو أثر حجم القروض في البنوك التجارية على مقدرتها التنافسية؟
3. ما هو أثر حجم الودائع في البنوك التجارية على مقدرتها التنافسية؟
4. ما هو أثر عدد الفروع للبنك التجاري على مقدرته التنافسية؟

4.1. أهداف الدراسة

تنبع أهداف الدراسة من كونها تتعلق بأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الأردني حيث تركز على العديد من المتغيرات التي تؤثر على كل من الكفاءة والمقدرة التنافسية في البنوك التجارية وأبرز هذه الأهداف:

1. بيان مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.
2. قياس كفاءة البنوك التجارية الأردنية من خلال معايير الكفاءة المصرفية ومدى انطباقها على الجهاز المصرفي الأردني.
3. التعرف على أثر الكفاءة المصرفية على تنافسية القطاع المصرفي الأردني وما تحققه هذه الكفاءة من ترسيخ لمعايير التنافسية في القطاع المصرفي الأردني .
4. بيان أثر انتشار البنوك التجارية (عدد الفروع) على المقدرة التنافسية لهذه البنوك.
5. إظهار أثر حجم القروض والودائع لدى البنوك التجارية على المقدرة التنافسية لهذه البنوك.

5.1. فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة البنوك ومقدرتها التنافسية.
2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض في البنوك التجارية وبين مقدرتها التنافسية.
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع في البنوك التجارية وبين مقدرتها التنافسية.
4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد الفروع لدى البنوك التجارية ومقدرتها التنافسية.

6.1. مميزات الدراسة

تتميز هذه الدراسة بجمعها بين الكفاءة والتنافسية في القطاع المصرفي؛ فمعظم الدراسات السابقة أخذت كل جانب على حده، فبعضها درس موضوع الكفاءة وربطه مع متغيرات أخرى والبعض الآخر درس التنافسية وربطها أيضاً بمتغيرات أخرى، وفي هذه الدراسة تم جمع المتغيرين معاً لبيان العوامل المؤثرة في كل منها.

وتتميز هذه الدراسة باستخدامها لنوعين من التحليل، التحليل المالي بطريقة النسب المالية وباستخدام نموذج CAMEL المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

7.1. محددات الدراسة

واجهت الدراسة العديد من المحددات لعل أبرزها:

1. صعوبة الحصول على البيانات المالية الخاصة بالعديد من البنوك الأردنية العاملة وذلك نظراً لعمليات التصفية والدمج مع بنوك أخرى كما حصل في بنك الأردن والخليج الذي تعرض للتصفية وتحول لاحقاً إلى البنك التجاري وبنك كريندليز الذي تحول إلى ستاندرد تشارترد.
2. حداثة بعض البنوك التجارية العاملة والتي لا تغطي البيانات المالية الخاصة بها فترة الدراسة مثل بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) الذي تأسس عام 1989، وبنك عودة الذي افتتح فروعه في الأردن عام 2003 وبنك لبنان والمهجر الذي افتتح فروعه أيضاً في عام 2003، وغيرها.
3. رفض بعض البنوك الأجنبية العاملة في الأردن إعطاء البيانات المالية الختامية الخاصة بها.
4. اعتماد البنوك على طرق مختلفة في إظهار البينات الختامية الخاصة بها فقد اتبعت أسلوباً بين عامي 1979 و1990 مختلفاً عن الأسلوب بين عامي 1991 و2004 الأمر الذي أدى إلى صعوبة الحصول على بنود محددة خاصة بالنسب المالية في نموذج التحليل مثل مخصصات خسائر القروض أو مخصص التسهيلات الائتمانية الذي بدأت البنوك بإدراجه في بند مستقل ابتداءً من العام 1991.

8.1. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نوعين من التحليل؛ فمن جهة الكفاءة سوف يتم استخدام طريقة النسب المالية بالاستعانة بنموذج CAMEL المطبق في الولايات

المتحدة الأمريكية، ومن جهة المقدرة التنافسية فسوف يتم تحليلها باستخدام نموذج قياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

ويتكون مجتمع الدراسة من عينة تمثل البنوك التجارية العاملة التي تعد الأكبر حجماً في الأردن والتي توفر بيانات مالية تخصها على طول فترة الدراسة, وسيتم الاعتماد على البيانات الختامية لهذه البنوك والمتمثلة بقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل عبر الفترة 1979 – 2004.

1.8.1. نموذج CAMEL و معاييره المختلفة

يرجع أصل نموذج CAMEL إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد إلى المنظمين الفدراليين و الرسميين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد من الأداء وعلى النحو التالي:

1. يشير الحرف(C) إلى كفاية رأس المال **(C) Capital Adequacy**
2. يشير الحرف (A) إلى جودة الأصول **(A) Asset Quality**
3. يشير الحرف (M) إلى كفاءة الإدارة **(M) Management Quality**
4. يشير الحرف (E) إلى المكاسب والأرباح **(E) Earnings**
5. يشير الحرف (L) إلى السيولة **(L) Liquidity**

وتتم مقارنة نتائج التحليل لكل بنك مع النسب المعيارية المحددة من قبل لجنة بازل (BASELL) فيما يتعلق بكفاية رأس المال وبالنسب المحددة من قبل البنك المركزي لتبين مدى التزام البنك ومدى متانة المركز المالي للبنك وقدرته على تحقيق الأرباح.

2.8.1. النموذج القياسي

لتحليل العوامل المؤثرة على المقدرة التنافسية سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) لتقدير نموذج الدراسة خلال الفترة الزمنية 1979 – 2004 باستخدام البيانات الختامية لمجتمع الدراسة الممثل بالبنوك التجارية العاملة في الأردن وباعتماد النموذج التالي:

$$I = A_o + A_1ROA + A_2L + A_3Dep + A_4N + U$$

حيث تشير الرموز إلى التالي:

I الإيرادات **(Income)**

ROA العائد على الأصول **(Return On Asset)**

L القروض **(Loans)**

Dep الودائع **(Deposits)**

N عدد الفروع **(Number of branches)**

A_i معلمات النموذج **(Model parameters)** حيث **i = 4,3,2,1,0.**

U الخطأ العشوائي **(Error term)** حيث سيتم افتراض أن حد الخطأ **U** يخضع للتوزيع الطبيعي مع ثبات التباين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. مقدمة

رغم الإنجازات المتميزة التي حققها الجهاز المصرفي الأردني خلال السنوات الماضية، إلا أنه لا يزال أمامه الكثير من التحديات في سياق الأحداث التي تشهدها المرحلة الحالية والمستقبلية، وبخاصة في مجال سياسات التحرير الاقتصادي وانفتاح الأسواق والأزمات السياسية المتلاحقة التي تتعرض لها المنطقة منذ نهايات التسعينيات من القرض العشرين ولغاية الآن، وكذلك في إطار استحقاقات التحول العالمي في الاقتصاديات المختلفة داخل منظومة العولمة Globalization. وتتركز أهم التحديات التي واجهها القطاع المصرفي الأردني في البنية الهيكلية للجهاز أو التقسيم الوظيفي، وهيكل الودائع وتوافر الكفاءات المصرفية، إضافة إلى التحدي التكنولوجي وتحدي المنافسة. (الصمادي؛ 2000)

وخاصة في ظل استحقاقات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO, والاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات الموقعة مع العديد من الدول في شتى أنحاء العالم، التي تتطلب الكفاءة في الجهاز المصرفي والمقدرة التنافسية العالية ليواجه المنافسة القادمة عبر الحدود، لقد اتخذ البنك المركزي الأردني العديد من الإجراءات لدعم الجهاز المصرفي في مواجهة هذه التغيرات المتسارعة على الصعيد الإقليمي والدولي، بما يضمن الاستقرار والديمومة للقطاع الأقوى بين القطاعات الاقتصادية الأردنية، وذلك من خلال تعديل القوانين والتعليمات المختلفة.

2.2. مفهوم الكفاءة

تشير الكفاءة الاقتصادية إلى القدرة على إنتاج سلعة أو خدمة باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة بأقل تكلفة. ومن هذا التوضيح يمكن استنتاج ثلاثة عناصر رئيسة؛ فيمكن الحديث أولاً عن الإنتاجية والتي تعني الاستخدام الكفء للموارد (المدخلات) في إنتاج السلع والخدمات، وبتعبير آخر يمكن النظر إلى الإنتاجية على أنها مقدار مساهمة عنصر الإنتاج الواحد في المنتج النهائي الذي يمكن أن يكون سلعة أو خدمة. والعنصر الثاني هو الفاعلية بارتباطه الوثيق بالكفاءة الاقتصادية، فكل مُنتج أو مُقدم للخدمة يضع أهدافاً محددة للوصول إليها، والتي هي بالأساس ترتبط في تحقيق أعلى إيراد ممكن، وتشير الفاعلية إلى قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها.

وترتبط الفاعلية بالعديد من المؤثرات الخارجية مثل العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية وأيضاً تتأثر الفاعلية بالبيئة الداخلية للمنشأة سواء كانت اجتماعية أو مالية أو إدارية، فالعلاقات الاجتماعية والإنسانية داخل المنشأة لها تأثير كبير على فاعليتها. والعنصر الثالث من عناصر الكفاءة الاقتصادية هو الاستخدام الأمثل لرأس المال، والذي يؤدي إلى الاستفادة القصوى من الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل إلى أقصى الحدود الممكنة، وبتعميم النتيجة على منشآت الاقتصاد ككل فإننا نتحدث عن رفع الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد ككل (عميرة؛ 1992).

تعتبر الكفاءة المصرفية جزء من الكفاءة الاقتصادية وتمثل جانباً مهماً من الاقتصاد في أي دولة، وفي هذا السياق ندرج التوضيح التالي للكفاءة المصرفية:

"يعبر مفهوم الكفاءة في البنوك عن قدرتها على توظيف مصادر أموالها في استخداماتها المثلى وذلك من اجل تعظيم ربحها وبالتالي تعظيم ثروة الملاك, وينطوي تحت هذا التوضيح أنّ البنك يجب أن يوازن بين ثلاثة متغيرات أساسية هي الربحية, السيولة, المخاطرة وهذا يتطلب أن يكون البنك ذو قدرة تشغيلية عالية "(عقل؛ 1999)

إنّ العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة تجعل من الصعوبة بمكان أن يوفق البنك بين تحقيق أقصى ربح وبين السيولة. حيث أنّ ملاك البنك يطالبون دائماً بتحقيق الأرباح، وذلك من أجل أن يجنوا ثمرة استثمارهم، وبالمقابل فإنّ الربح يتحقق من خلال تجميع المدخرات من المودعين وتوظيفها في استخدامات مختلفة، إلا أن البنك هنا يواجه مشكلة الحفاظ على حقوق المودعين وبالتحديد حقهم في سحب مدخراتهم في أيِّ وقتٍ شاءوا, فلذا يجب على البنك أن يحتفظ بدرجة سيولة مناسبة لمواجهة متطلبات السحب من الودائع الموجودة لديه، التعارض بين السيولة والربحية يكمن بالاحتفاظ بدرجة مناسبة من السيولة مما يعني تعطيل أمواله عن الاستثمار وبالتالي القصور في تحقيق الأرباح، وتدخل المخاطرة كعنصر أساسي في هذه التوليفة الصعبة؛ فالاستثمارات تحمل عنصر المخاطرة ولا يخفى على أحد في أنه كلما زادت المخاطرة زادت الأرباح والعكس بالعكس، وهنا يجب التوفيق بين درجة مخاطرة مناسبة وتحقيق ما يصبو إليه البنك من أرباح. أما مخاطرة السيولة فهي عدم احتفاظ البنك بدرجة مناسبة من السيولة لمواجهة متطلبات السحب من الودائع لديه الأمر الذي يوقعه في مشاكل كبيرة.

إنّ هذه التوليفة الصعبة هي جوهر كفاءة المصرف وما يترتب عن ذلك من انعكاسها على هيكل البنك المالي والإداري والبحث دائماً عن كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة. لذلك يجب إدراك أهمية كفاءة البنك في مواجهته للتحديات المختلفة، والتي من أبرزها المنافسة سواءً كانت داخلية أم خارجية؛ فحتى يكون المصرف منافساً لا بدّ أن يكون كفؤاً .

3.2. العناصر الرئيسة للكفاءة المصرفية

فيما يلي أهم العناصر الرئيسة للكفاءة المصرفية:

1. إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري؛ فوجود معدل مناسب من

رأس المال يخفف من حدة المخاطر الممكنة والتي ترتبط تحديداً بالاستثمارات الأعلى ربحية.

2. الالتزام بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول و بالتالي على الربحية.
3. وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية، وذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي بتخفيض مصاريف التشغيل التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري.
4. إن التوليف بين العناصر سالفة الذكر بمنظومةٍ واحدة، يقودنا إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، والجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها الأمثل، والذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة.
5. البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك تحقق له أرباح أكبر وبتكلفة أقل، وذلك من خلال إتباع استراتيجية التنويع بالاستثمار، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتقليل من تأثيرها و حدتها على البنك.
6. الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحاً إضافية و تعزز من المركز المالي للبنك.

تعد العناصر سالفة الذكر هي الأبرز فيما يتعلق بالكفاءة المصرفية، إلا أنها ستكون أكثر وضوحاً من خلال الجانب التحليلي في هذه الدراسة .

4.2. التنافسية

تعد المنافسة هي أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على استمرارية المنشأة وقدرتها على تحقيق الربح. والمنافسة تعني وجود أكثر من منشأة تقدم نفس السلعة أو الخدمة أو تقدم سلعة أو خدمة مشابهة أو بديلة لبعضها البعض. مفهوم المنافسة قديم ولكن ما هو جديد أن المنافسة كانت تجري بين منشآت الاقتصاد الوطني أي داخل الحدود، أما الآن فالمنافسة أصبحت دولية وذلك لقدرة الشركات الآن على العبور إلى خارج الحدود.

المنافسة مفهوم شامل ينطوي على العديد من المفاهيم لعل أبرزها مفهوم التنافسية، وتعني التنافسية قدرة المنشأة على التميز عن المنشآت المماثلة لها في نفس الصناعة، وذلك عن طريق إبراز الميزة النسبية لمنتجاتها. وهذه الميزة النسبية إما أن تكون عن طريق تقديم المنتج بجودة عالية وبسعر أقل من المنافسين، أو عن طريق الخدمات الإضافية وخدمة ما بعد البيع.

نتيجة للانفتاح والتحرر وما أفرزته من حرية في انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وحرية انتقال الاستثمارات من وإلى داخل الدولة الواحدة تعدى مفهوم المنافسة الحدود. والأردن كغيره من البلدان التي تأثرت بمنظومة العولمة والحرية التجارية وجدت نفسها في مواجهة تحدي المنافسة القادمة عبر الحدود التي سوف تؤثر وأثرت بالفعل على مختلف النشاطات الاقتصادية بما فيها الجهاز المصرفي.

5.2.القطاع المصرفي الأردني

1.5.2. نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي الأردني

بدأ العمل المصرفي في الأردن فعلياً في عام 1925 عندما تم افتتاح فرع للبنك العثماني في الأردن، حيث مارس الأعمال المصرفية العادية بالإضافة إلى عمله كوكيل للحكومة الأردنية، وتحول إلى بنك كريندليز عام 1969، ومن ثم إلى آي آند زد كريندليز عام 1989، والى بنك ستاندرد تشارترد كريندليز عام 2000، وأخيراً إلى ستاندرد تشارترد في تشرين الأول 2003. أما أول البنوك الوطنية فقد كان البنك العربي الذي افتتح فرعه الأول في عمان عام 1934. حيث كان المركز

الرئيسي للبنك في فلسطين منذ تأسيسه في عام 1931، ولكنه نقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد أحداث 1948 وبذلك أصبح أول البنوك التجارية المحلية الأردنية، وتم في عام 1949 افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعاً له في الأردن.

أما خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي بعد أن تم طرح الدينار الأردني للتداول لأول مرة عام 1950 بدلاً من الجنيه الفلسطيني، قام عدد من رجال الأعمال الأردنيين بتشكيل البنك الأهلي الأردني عام 1956، وفي ذات الفترة تم افتتاح عدد من الفروع للبنوك غير الأردنية وهي: البنك العقاري العربي في عام 1951 ومصرف الرافدين وبنك الرياض في عام 1957 أما في عام 1958 فقد تم تسجيل بنك انترا اللبناني كأحد البنوك العربية التي لها فروع في الأردن واستمر بالعمل حتى عام 1964،عندما أشهر مركزه الرئيسي في لبنان إفلاسه، وتم فيما بعد إعادة تأسيس البنك تحت اسم بنك المشرق إلى أن تم تصفية أعماله في الأردن عام 1989 وأدمج في بنك الأردن والخليج.

التطور الأهم خلال فترة الستينات من القرن الماضي كان بإنشاء البنك المركزي الأردني عام 1964، ليحل مكان مجلس النقد الأردني والذي تولى الإشراف على البنوك الأردنية وفق قانون مراقبة البنوك رقم 5 لعام 1959، وفي فترة السبعينات من القرن المنصرم والتي تعد الأهم في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، حيث شهدت تأسيس أربعة بنوك تجارية أردنية هي: البنك الأردني الكويتي في عام 1977، وبنك الأردن والخليج في عام 1978 الذي تم تصفيته وتحول إلى البنك التجاري عام 2003، وبنك البتراء 1978 والمصرف السوري الأردني في عام 1980، كذلك تم تأسيس بنكين للاستثمار هما: بنك الاستثمار العربي الأردني في عام 1978، والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في عام 1979، وافتتحت عدة بنوك غير أردنية فروعاً لها في الأردن وهي: سيتي بنك في عام 1976، وبنك الاعتماد والتجارة في عام 1975، وبنك تشيس منهاتن في عام 1976. الذي استمر في العمل حتى عام 1985، إلى أن اصبح أحد فروع بنك الأردن، الملاحظ أن هناك تطور كبير في فترة السبعينات من القرن العشرين والذي يعود إلى فترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته معظم الاقتصاديات العربية نتيجة

لارتفاع أسعار النفط في عام 1973، وتدفق حوالات العـاملين بالخـارج لـلأردن بالعملات الأجنبية، ونتيجة أيضاً لتدفق المساعدات الخارجية للأردن وبالأخص مـن الدول العربية وفتح أسواق الخليج أمام صادرات الأردن.

بالمقابل تأثر القطاع المصرفي الأردني بفترات الكساد الاقتصادي التي شـهدها الاقتصاد منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث صحبها اختناقات ذات اثـر كبير على الجهاز المصرفي الأردني أدت إلى تعثر واضح في أعمال هذه البنـوك، وانخفاض في أرباحها مقارنة مع السنوات العشر التي سـبقتها، وقـد أدت بعـض الاختلالات إلى خروج أحد البنوك والعمل على تصفيته وهو بنك البتراء، وتبلورت هذه الأزمة بين العامين 1988و1989 حيث تعرض الدينار الأردني إلى هزة عنيفة، تمثلت بانخفاض قوته الشرائية وسعر صرفه، هذه الأمور أدت إلـى تـدخل البنـك المركزي لتصويب هذه الاختلالات، من خلال إعـادة الهيكلـة والتنظـيم للقطـاع المصرفي مما يضمن تحسن الأداء والاستمرارية.

وفي عام 1989 تم تأسيس بنك المؤسسة العربية المصـرفية الأردن وذلـك بتحويل الشركة الأردنية للأوراق المالية إلى بنك تجاري وهو تابع إلى بنك المؤسسة العربية المصرفية الذي تأسس في البحرين في ذات العام، وفي نفس العام تأسس بنك عمان للاستثمار ولكنه تعرض إلى خسائر كبيرة أدت إلى تصفية أعماله فـي عـام 1996.

في عام 1990 تم تأسيس البنك الوطني الإسلامي كبنك استثماري وكانت نواته شركة بيت الاستثمار الإسلامي إلا أنه في عام 1991 تم إلغاء ترخيصـه ووضـع تحت التصفية، وفي عام 1991 تحولت الشركة الأهلية للاستثمارات المالية إلى بنك الأعمال إلا أنه اندمج مع البنك الأهلي الأردني في عام1996, وفـي عـام 1993 تأسس بنك فلادلفيا الذي صفى أعماله في عام 2003، وفي عام 1993 أيضاً تأسس بنك استثمار آخر هو بنك الشرق الأوسط الذي غير اسمه ليصبح سوسـيته جنـرال الأردن عام 2003؛ أما بنك الصادرات والتمويل فقد تأسس في عام 1996، الـذي تحول إلى بنك المال في عام 2006، وبنسبة زادت عن 95% مملوكة بالكامل للبنك العربي تأسس البنك الإسلامي العربي الدولي في عام 1997 وباشر أعماله في عام

1998. وفي عام 1997 تحول بنك الإسكان الذي تأسس عام 1974 كمؤسسة إقراض متخصصة في قطاع الإسكان إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل وليصبح بنكاً يعمل على أسس تجارية (الصمادي؛ 2000).

ويوجد في الأردن العديد من مؤسسات الإقراض المتخصصة مثل مؤسسة الإقراض الزراعي والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وتأسستا عام 1965 وبنك تنمية المدن والقرى الذي تأسس عام 1976 والثلاثة السابقة هي مؤسسات مملوكة بالكامل للحكومة، أما بنك الإنماء الصناعي وتأسس عام 1965 والمنظمة التعاونية الأردنية والتي تأسست عام 1968 فهي ذات ملكية مشتركة. وفي عام 2004 افتتحت ثلاث بنوك أجنبية فروعاً لها في الأردن وهي بنك عوده اللبناني وكذلك بنك لبنان والمهجر وبنك الكويت الوطني (البنك المركزي الأردني؛ 2004).

يعد الجهاز المصرفي الأردني أكبر قطاع خدمي في الاقتصاد الأردني من حيث معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونشاطاته ومستوى التطور والاستخدام التكنولوجي والمعلوماتي، إلا أنّ المشكلة التي تواجه البنوك الأردنية تكمن في صغر السوق مع وجود عدد كبير من الوحدات المصرفية تتصف بصغر الحجم مع مبالغة هذه الوحدات في التفرع، الأمر الذي ينعكس سلبياً على كفاءتها وبالتالي على هوامش ربحيتها.

إنّ صغر حجم الوحدات المصرفية ينعكس سلباّ على تكلفة الإنتاج لدى هذه البنوك, وعلى قدرتها على زيادة الخيارات المتاحة للمدخرين والمستثمرين على حدٍ سواء. وعلى الرغم من الحاجة إلى وجود وحدات مصرفية أقل عدداً وأكبر حجماً, إلا أنّ ضرورات الاندماج لم تلق رد الفعل المناسب بعد، وذلك لأسباب عديدة أبرزها العائلية في البنوك الأردنية، والواضحة في أكثر من بنك موجود في الأردن (عقل؛ 1999).

يجب أن تتجه البنوك الأردنية نحو زيادة رأس مالها وحجم موجوداتها الأمر الذي يجعلها أقوى في بنيتها الهيكلية. هذا الأمر أبرز تحدياً على البنوك الأردنية وبخاصة الصغيرة منها، حيث يصعب عليها الاستمرار في ظل هذا الوضع، أو الاستفادة من المزايا التي تتيحها عملية الانفتاح والتحرير التدريجي للقطاعات المالية

الدولية كما لن يكون بمستطاع العديد من هذه الوحدات العمل خارج الحدود التي أخذت تنفتح أمام الجميع. إنّ دخول المؤسسات المالية الأجنبية بكل ما تملكه من موارد ومعرفة وتكنولوجيا ومنتجات حديثة، وتقديمها للخدمات خارج الحدود إلى السوق المحلية, سيشكل تحدياً حقيقياً, ومنافسة جدية للمصارف الأردنية لم نعد العدة المناسبة لمواجهتها.

2.5.2. واقع الجهاز المصرفي الأردني

يعد الجهاز المصرفي الأردني أكبر قطاع خدمي في الاقتصاد الأردني من حيث معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونشاطاته ومستوى التطور والاستخدام التكنولوجي والمعلوماتي.

وبلغة الأرقام وفي أحدث الدراسات؛ فإنّ القطاع المصرفي الأردني يتكون من 18بنكاَ تجارياً و3 بنوك استثمار و4 مؤسسات إقراض متخصصة وبنكان إسلاميان منها ثمانية بنوك أجنبية تجارية لها أكثر من 513 فرعاً و96 مكتب تمثيل داخل المملكة، أما عدد فروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج وصل إلى 124 فرعاً حتى نهاية عام 2005 منها 52 فرعاً يعمل في فلسطين بالإضافة إلى 6 مكاتب تمثيل.(البنك المركزي الأردني؛2005)

تبلغ مساهمة الجهاز المصرفي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.43%، وهي من أعلى نسب المساهمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، ويعمل في الجهاز المصرفي الأردني أكثر من 17400 موظف ويبلغ حجم مجوداتها 21086.5 مليون دينار في عام 2005.(البنك المركزي الأردني؛ 2005).

من جانب آخر تعادل إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك الأردنية ما نسبته 84.93% من الناتج المحلي الإجمالي، وودائعها تعادل 144% من هذا الناتج, بينما تبلغ موجودات البنوك التجارية لوحدها أكثر من ضعفي الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المعدلات هي من أعلى المعدلات المسجلة في داخل العالم العربي وخارجه أيضاً.

حققت ميزانية البنوك المرخصة في عام 2005 نمواً قياسياً بلغ 3265.4 مليون دينار (18.3%) مقارنة بنمو بلغ 2119.6 مليون دينار (13.5%) و 582.2 مليون دينار (3.9%) خلال عامي 2004 و2003 على التوالي.

ففي جانب الموجودات، ارتفع بند الموجودات المحلية بمقدار 2905.7 مليون دينار (22.7%) مستحوذاً بذلك على ما نسبته 89% من إجمالي الزيادة المتحققة في الموجودات، ويعزى هذا النمو الكبير في الموجودات المحلية بشكل رئيس إلى النمو غير المسبوق في بند الديون على القطاع الخاص (مقيم)، والذي سجل ارتفاعاً مقداره 1783.8 مليون دينار (30.4%) خلال عام 2005، كما سجلت بنود "الموجودات الأخرى" و"الديون على القطاع العام" و"نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي" نمواً نسبته 27.3% و10.6% و18.5% على التوالي.

أما الموجودات الأجنبية فقد نمت في عام 2005 بوتيرة أقل تسارعاً من النمو المتحقق خلال عام 2004, حيث ارتفعت بمقدار 359.7 مليون ديناراً (7.2%)، مستحوذة على ما نسبته 11% من إجمالي الزيادة المتحققة في إجمالي الموجودات، وذلك بالمقارنة مع ارتفاعها بمقدار 620.3 مليون دينار (14.2%) خلال عام 2004.

في جانب المطلوبات، استحوذ بند ودائع القطاع الخاص (مقيم) على الحصة الأكبر من إجمالي الزيادة المتحققة في المطلوبات وبواقع 50.2%، إذ سجل هذا البند ارتفاعاً مقداره 1638.9 مليون دينار(20.2%)، كما ساهمت بنود "المطلوبات الأخرى" و"رأس المال والاحتياطيات والمخصصات" و"المطلوبات الأجنبية" بواقع 26.9% و11.6% و7.4% في إجمالي الزيادة المتحققة في المطلوبات على الترتيب.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع بند "رأس المال والاحتياطيات والمخصصات" بمقدار 378.3 مليون دينار في عام 2005، يعزى على زيادة رؤوس أموال البنوك بمقدار 173 مليون دينار، والاحتياطيات بحوالي 102 مليون دينار. ويوضح الجدول رقم (1) موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي الأردني.

الجدول رقم (1)

موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البيان	2003	2004	2005
الموجودات الأجنبية	4381.8	5002.1	5361.5
نقد في الصندوق (بعملات أجنبية)	67.1	76.2	80.7
أرصده لدى بنوك في الخارج	3224.7	3699.7	4108.5
محفظة الأرقام المالية (غير مقيم)	512.3	666.3	615.0
تسهيلات مقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم)	290.0	254.2	229.6
موجودات أجنبية أخرى	287.7	305.7	328.0
الموجودات المحلية	11319.7	12819.0	15724.7
الديون على القطاع العام	1165.7	1574.4	1865.4
الديون على الحكومة المركزية	887.7	1091.2	1337.3
الديون على المؤسسات العامة	278.0	483.2	528.1
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	5000.4	5866.7	7650.5
الديون على المؤسسات المالية	46.1	63.4	73.3
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي	3586.8	3784.1	4186.6
موجودات أخرى	1520.7	1530.4	1948.9
الموجودات = المطلوبات	15701.5	17821.1	21086.5
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	1623.2	1874.3	2252.6
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	6973.1	8097.8	9736.7
المطلوبات الأخرى	7105.2	7849	9097.2

المصدر: البنك المركزي الأردني؛ التقرير السنوي 2005.

3.5.2. العولمة والبنوك التجارية الأردنية

مع دخول العالم الألفية الثالثة وفي ظل ثورة الاتصالات والمعلوماتية والتقدم التكنولوجي الكبير أصبح العالم قرية صغيرة متناقصة الأطراف، جاء الانفتاح والتحرر أو ما يدعى بالعولمة Globalization التي تعدت الظاهرة لأن تصبح حقيقة لا مجال للهروب منها (زكي؛1999).

إن هذا الانفتاح والتحرر أصبح جلياً وواضحاً في دنيا المال والأعمال، فقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية ونوعية ملحوظة؛ فأصبحت عولمة الاقتصاد حقيقة ولم تعد مجرد حديث عابر يمر عليه في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية, فامتدت لتشمل جميع أنحاء العالم وأصبحت الدول شاءت أم أبت جزء من النظام الاقتصادي الجديد، وتقسم عولمة الاقتصاد إلى قسمين رئيسين هما العولمة المالية وعولمة الإنتاج (زكي؛1999).

العولمة المالية عبارة عن تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، بمعنى تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لأسواق رأس المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال في مختلف دول العالم أكثر ارتباطاً وتكاملاً، ويشير تعريف آخر للعولمة المالية على أنّها تدفق التيارات المالية بين دول العجز ودول الفائض. وفي الأردن ومنذ انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) أصبح تدفق رؤوس الأموال إلى السوق الأردنية يحمل في جعبته تحديات جديدة متمثلة في المنافسة القادمة من الخارج وأصبحت المنافسة ذات شقين:

1. المنافسة الداخلية: وهذه حصيلة تعدد الوحدات المصرفية في السوق, وتتخذ هذه المنافسة شكل تخفيض الهوامش الربحية, دون أن ترتد إلى معالجة المشكلات البنيوية لدى الجهاز المصرفي, مثل محدودية الموارد, وارتفاع كلفة الإنتاج, ومحدودية المنتجات, واستعمال ضيق للتكنولوجيا.

2. المصدر الخارجي للمنافسة: وستأتي هذه المنافسة بشكل رئيس من بنوك خارج الحدود, استفادت وستستفيد من مزايا الانفتاح والتحرر, ومستحقات

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وستكون هذه المنافسة من بنـوك تمتلـك موارد غير محدودة, مدعومة بمعرفة فنية متقدمة, إلى جانب امتلاكهـا لأحـدث النظم المعلوماتية. وستتركز منافسة البنوك علـى المشـاريع الكبيـرة, وكبـار المودعين, وستترك المعاملات الصغيرة للبنوك المحلية (مفلح عقل؛ 1999).

6.2. الدراسات السابقة

1. دراسة عميرة (1992):

عرضت هذه الدراسة العديد من المعايير لدراسة كفاءة البنوك، من خلال دراسة معايير الإنتاجية والربحية والسيولة والقيمة المضافة ومعيار كفاية راس المال. شملت الدراسة البنوك التجارية والاستثمارية بالإضافة إلى البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان كبنك متخصص، وامتدت فترة الدراسة بين عامي 1979 و1990. هدفت الباحثة إلى دراسة كفاءة البنوك المستهدفة وقدرة هذه البنوك على توجيه مصادر الأموال لديها في أنشطة تفيد الاقتصاد الأردني، وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوصلت الباحثة إلى وجود تذبذب في كفاءة البنوك موضوع الدراسة.

2. دراسة محيسن (1994):

شملت الدراسة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خلال الفترة 1976-1992 مستخدمةً العديد من النسب المالية مثل نسب الربحية، ونسب السيولة والضمان ونسب التشغيل ومعدلات أسعار الفائدة، وكان الهدف قياس كفاءة الجهاز المصرفي، وذلك للتعرف على الوضع المالي للاقتصاد الأردني، وقد أظهرت الدراسة تأثير البنوك العاملة في الاقتصاد الوطني الذي كان موجباً خلال فترة الدراسة.

3. دراسة نصر (1997):

استخدمت الدراسة التحليل المالي لتحليل البيانات المالية للبنوك التجارية خلال الفترة 1991-2000 (قدرت البيانات المالية للسنوات 1996-2000 من قبل الباحث) وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مقررات لجنة بازل

(BASSEL) حول كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، وأظهرت الدراسة أن خمسة فقط من البنوك التجارية الأردنية لا يوجد عليها تأثير من تطبيق مقررات لجنة بازل، وقد أوصى الباحث البنوك التي تأثرت بتطبيق مقررات لجنة بازل إلى العمل على زيادة رؤوس أموالها أو الاندماج مع بنوك أخرى.

4. دراسة الصمادي (2000):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في الأردن في برنامج التصحيح الاقتصادي، وقياس أثر هذا البرنامج على كفاءة البنوك التجارية. واستخدمت الدراسة خلال الفترة 1989- 1998 مجموعة من النسب المالية لدراسة الكفاءة في البنوك التجارية، واستخدمت التحليل القياسي لدراسة تأثر الكفاءة في البنوك التجارية ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وأظهرت الدراسة انخفاض إنتاجية البنوك التجارية نتيجة للسياسة النقدية والائتمانية المتشددة المتبعة خلال فترة التصحيح الاقتصادي، وأن هناك أثر سلبي للموارد المالية المتاحة على معدل توظيف الموارد، وأن هناك أثر إيجابي للعائد على الأصول، ووجود فائض في السيولة النقدية لدى البنوك التجارية ناجم عن انخفاض فرص الاستثمار في الاقتصاد.

5. دراسة عقل (2000):

إنّ من أهم ما جاء في هذه الدراسة ما ذكر عن الموجة الأولى للإصلاح في الجهاز المصرفي والتي امتدت ما بين عامي 1989-1999، من جانبٍ آخر أظهرت الدراسة أن مشكلة السوق المصرفي الأردني ليست مشكلة تمويل فحسب؛ فالموارد المالية متاحة وتوفرها المصارف بسهولة, لكن المشكلة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي محدودية قدرة المستثمرين على تقديم مشاريع مناسبة، لذا نجد هناك تردداً من المؤسسات في تقديم التمويل؛ ضعف الثقافة المالية لدى مسئولي التمويل في القطاع الصناعي والتجاري، قصور جهود المصارف التسويقية.

6. دراسة أبو مقدم (2001):

ركزت الدراسة على تحليل الوضع الحالي للبنوك الأردنية من خلال العديد من المعايير (الربحية، الكفاءة، السيولة). والتي أظهرت أن البنوك الأردنية بحاجة إما إلى زيادة رأس مالها أو الاندماج فيما بينها.

واحتوت الدراسة دراسة لحالة اندماج خمسة من البنوك الأردنية وتحليل معايير الربحية والأداء والتشغيل والسيولة، وأبرزت أن الوضع سيكون أفضل في حالة الاندماج لمواجهة المنافسة العالمية.

8. دراسة Weill (2003):

قام الباحث بتحليل مقارن بين جمهورية التشيك وجمهورية بولندا لبحث اثر الاستثمارات الخارجية في قطاع البنوك على الكفاءة، وذلك بتحليل قياسي للعوامل المؤثرة على البنوك المملوكة من القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي، وأيضاً تحليل دالة التكلفة لكلا الطرفين، وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك المملوكة من القطاع الخاص الأجنبي أكثر كفاءة من البنوك المملوكة من القطاع الخاص المحلي، ويعود ذلك إلى الاختلاف بالحجم والاختلاف بالنشاطات بين البنوك.

9. دراسة Lewellyn (2005):

بينت هذه الدراسة أن هناك فروقات كبيرة في الأرباح بين العديد من البنوك في بلدان أوروبية مختلفة، واعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين المنافسة والربحية، وذلك بدراسة حالة للبنوك البريطانية التي تعد الأكثر تحقيقاً للأرباح بين البنوك الأوروبية، واعتمدت الدراسة على تحليل مقارن بين نسبة حاملي الأسهم (STV)، ونسبة الملاك (SHV)، ووجدت الدراسة أن نجاح البنوك البريطانية كان نتيجة للمنافسة الكبيرة بين البنوك، وأيضاً لكبر الحجم الذي تتمتع به هذه البنوك. شملت هذه الدراسة تحليلاً مالياً لبيانات العديد من البنوك الأوروبية في الفترة 1989–2004.

الفصل الثالث:

التحليل المالي والوصفي

1.3. مقدمة

تعد مقررات لجنة بازل الركيزة الأساسية في تقرير متانة البنـك وملاءتـه المالية، باعتبار هذه المقررات ركناً أساسياً في العمليات البنكية السليمة والحصـيفة، وأيضاً حجراً أساسياً في تنسيق وتوحيد جهود الرقابة المصرفية. وبناءً عليها اصدر بنك التسويات الدولية، وبالتحديد لجنة الرقابة التابعة له معايير محددة لكفايـة رأس المال، تقضي بوجوب وصول نسبة كفاية رأس المال الصافي إلى 12% كحد أدنى.

واعتمدت اللجنة العديد من النسب المالية المستخدمة في نموذج CAMEL المستخدم في هذه الدراسة، إلا أنها لم تحدد قيم معيارية لهذه النسب، وأكدت علـى ضرورة اتجاه النسب المحددة في النموذج بالارتفاع والانخفـاض فـي اتجاهـات معينة، وبما يتوافق مع اتجاهات الاقتصاد الكلية.

وبالرغم من أن مقررات لجنة بازل غير ملزمة إلا لبنوك الدول التي وافقـت بنوكها المركزية عليها (أمريكا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسـا، كنـدا، إيطاليـا؛ السويد، هولندا، بلجيكا، سويسرا، ولكسمبورغ)، أقر البنك المركزي الأردني تطبيق هذه المقررات بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة لتتناسب مع البيئة المصرفية فـي الأردن. وقد أكد البنك المركزي في هذا السياق على تحديد سقوف عليا للتسـهيلات الائتمانية لا يجوز للبنوك التجارية تجاوزها، كما أكد على ضرورة تدعيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤدي إلى تقليل حجم المخاطرة، وغيرهـا مـن التعليمات المحددة من قبل البنك المركزي الأردني. وعليه فسيتطرق هذا الفصل إلى تحليل البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (1979 – 2004).

2.3. نموذج *CAMEL* و معاييره المختلفة

إن أصل نموذج CAMEL يرجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد إلى المنظمين الفدراليين و الرسميين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشـير كـل

حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد من الأداء وفيما يلي شرح للنسب التي المستخدمة في هذا النموذج:

1. كفاية رأس المال **(C) Capital Adequacy**

يمثل البسط في هذه النسبة رأس المال المدفوع والذي يظهر تحت بند حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي، أما مقام هذه النسبة فيمثل إجمالي الموجودات (الأصول) والتي تظهر في نفس القائمة:

$$\text{كفاية رأس المال (C)} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}}$$

وحسب معايير لجنة بازل فإن هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 12% لأن انخفاضها يعني ضعف في المركز المالي للبنك، ذلك لأن البنك يواجه مشكلة في تغطية الالتزامات التي تترتب عليه من مصادره الذاتية والتي من أهمها رأس المال.

2. جودة الأصول **(A) Assets Quality**

تقاس جودة الأصول بمجموعة من المؤشرات و هي:

1. نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض = $\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$

2. نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة = $\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{صافي دخل الفائدة}}$

يمثل البسط في النسبتين السابقتين مخصص خسائر القروض أو ما يسمى بمخصص التسهيلات الائتمانية، أما مقام النسبة الأولى فهو إجمالي الأصول (الموجودات)، ومقام النسبة الثانية هو دخل الفائدة الصافي أي الفائدة الدائنة مطروح منها الفائدة المدينة، وبشكل إجمالي فإن ارتفاع النسبتين السابقتين دلالة على أن البنك يتبع سياسة ائتمانية محكمة وجيدة تقلل من فرصة تعرضه للخسارة.

واجهت التحليل مشكلة تتمثل في أن البنوك التجارية الأردنية لم تكن تفــرز مخصص التسهيلات الائتمانية في بند مستقل خلال الفترة قبل عام 1990، ولذلك كمتغير بديل تم استخدام إجمالي المخصصات كبسط للنسبتين أعلاه قبــل عــام 1990، ومن ثم استخدام مخصص خسائر القروض بين عامي 1991-2004.

3. كفاءة الإدارة **(M) Management Quality**

تقاس كفاءة الإدارة بالمؤشرين التاليين :

1. نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات = $\frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

2. نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

تمثل مصاريف التشغيل (البسط في النسبتين أعلاه)، مجموع ما ينفقه البنك على العمليات التشغيلية والمتمثلة بالإقراض والاســتثمارات المختلفــة وأيضــاً استقبال الودائع بمختلف أشكالها، وكذلك المصاريف الإدارية والعمومية (نفقات الموظفين)، والكفاءة تقتضي من البنك ضبط نفقاته إلى أقصى حد ممكن، وعليه يجب أن تكون النسبتين أعلاه منخفضتين حتى نستطيع الإشارة إلى كفاءة البنــك التجاري، أما مقام النسبة الأولى فيمثل إجمالي الإيرادات التي تمثــل الإيــرادات التشغيلية وغير التشغيلية (الفوائد والعمولات الدائنة وإيرادات محفظــة الأوراق المالية ... الخ)، ومقام النسبة الثانية فيمثل إجمالي الأصول (الموجودات).

4. المكاسب والأرباح **(E) Earnings**

وتقاس المكاسب و الأرباح بمجموعة من المؤشرات وهي:

1. العائد على الأصول (ROA) Return On Assets

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يمثل البسط في النسبتين الأولى والثانية صافي الدخل قبل الضريبة والرسوم وحقوق الأقلية، واستخدام صافي الدخل قبل الضريبة يزيد من واقعية النسبة، حيث يشكل صافي دخل التشغيل نتيجة الأداء للبنك بعيداً عن المصاريف غير التشغيلية.

تمثل نسبة العائد على الأصول ROA مقدار الربح الذي يحققه الدينار الواحد من الأصول. وسيتم استخدام العائد على الأصول كمتغير مستقل في التحليل القياسي ممثلاً لكفاءة البنك التجاري.

2. العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE تمثل مقدار الربح الذي يحققه الدينار الواحد من حقوق الملكية، وكلما زادت النسبتين أعلاه كلما كان البنك أكثر كفاءة.

3. هامش الفائدة الصافي (NIM) Net Interest Margin

$$NIM = \frac{\text{دخل الفائدة الصافي}}{\text{الأصول التي تولد مكاسب}}$$

البسط يمثل الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة بالصافي، ويمثل المقام الأصول التي تولد المكاسب، والتي هي القروض (التسهيلات الائتمانية) وكلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل للبنك.

5. السيولة **(L) Liquidity**

تمثل السيولة أحد أهم المتغيرات التي تدل على كفاءة البنك من عدمها، والواضح للجميع أن نسب السيولة يجب أن لا تتعدى حدوداً معينة حتى نستطيع القول بأن البنك يتمتع بكفاءة عالية، وأيضاً يجب أن لا تنخفض نسبة السيولة عن حد معين وذلك للحيلولة دون تعرض البنك إلى مخاطر تتعلق بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في الأجل القصير وتقاس السيولة بالعديد من المؤشرات وهي :

1. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$

بالنظر إلى البسط والمقام في النسبة يمثل البسط القروض الممنوحة من البنك (الالتزامات على الغير)، والمقام يمثل إجمالي الأصول (الموجودات). وكلما زادت هذه النسبة إلى حد معين يكون البنك يوظف جزء كبير من الأموال المتاحة لديه في الإقراض مما يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح والوضع الطبيعي لهذه النسبة بأن تتراوح بين 65% إلى 75%.

2. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = $\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$

في هذه النسبة يمثل البسط أيضاً القروض الممنوحة من البنك (الالتزامات على الغير)، ويمثل المقام الودائع (الالتزامات على البنك)، ويجب أن تكون اتجاهاتها كما بالنسبة الأولى، بما يعني ضرورة أن استخدام نسبة علية من الأموال المتاحة في الإقراض، والوضع الطبيعي لهذه النسبة، كما في النسبة الأولى بأن تتراوح بين 65% إلى 75%.

3. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$ وفي النسبة الثالثة يمثل البسط الأصول السائلة (الموجودات التي تتمتع بسيولة عالية)، مثل النقد والأرصدة لدى البنوك الأخرى والأوراق المالية ويمثل المقام إجمالي الأصول (الموجودات). وعلى عكس النسبتين الأولى والثانية؛ فيجب أن تكون هذه النسبة تتراوح بين 35% إلى 25%.

وفيما يلي عرض لأبرز نتائج التحليل لكل بنك ومن ثم عرض نتائج تحليل للبيانات المالية المجمعة لهذه البنوك:

1.2.3. البنك العربي

أظهرت نتائج التحليل المالي تراجعا في كفاءة البنك، فنسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة بلغت في أعلى مستوياتها 10.45% وذلك في عام 1998 وأدنى مستوى لها 1.5% في العام 2003 وبمتوسط 4.62% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يجعلها بعيده كل البعد عن النسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل بنسبة 12%، وهذا يدل على ضعف في قدرة البنك على تمويل استثماراته من موارده الذاتية والتي أهمها رأس المال؛ فانخفاض هذه النسبة يعطي دلالة واضحة على انخفاض الكفاءة في البنك.

إن انخفاض هذه النسبة يعود إلى تضخم حجم موجودات البنك خلال فترة الدراسة مع زيادة بسيطة في حجم رأس المال في فترة معينة مع ثبات في سنوات عديدة، حتى عندما قام البنك بمضاعفة رأس المال بين عامي 2003 و 2004 من 88 مليون دينار إلى 176 مليون دينار لم يصل إلى النسبة المطلوبة، مما يدل على حاجه ملحه لزيادة رأس المال ليتناسب مع حجم الموجودات التي يتمتع بها أكبر وأقدم البنوك الأردنية على الإطلاق.

بالانتقال إلى المكون الثاني من نموذج التحليل (CAMEL)، فقد تم الاستعاضة عن مخصص خسائر القروض (مخصص التسهيلات الائتمانية) بمتغير تقريبي هو إجمالي المخصصات، وذلك لأن البنوك الأردنية لم تكن وحتى عام 1990 تفرز مخصص التسهيلات الائتمانية ببند محدد في القوائم المالية، انخفاض هذا المخصص مقارنة مع إجمالي الأصول وإجمالي دخل الفائدة، يدل على انخفاض قدرة البنك على مواجهة مخاطر التسهيلات الائتمانية، وإتباعه سياسة ائتمانية تتصف بمخاطرة عالية تزيد من إمكانية وجود الديون المتعثرة، وبالنظر إلى نتائج البنك العربي فإن نسبة المخصصات المختلفة إلى إجمالي الأصول، وصلت في حدها الأعلى إلى 4.3% وذلك في عام 1984 ووصلا في حدها الأدنى إلى 1.11% وذلك في عام 1993 وبمتوسط بلغ 2.7%، مما يدل على المخاطرة العالية في منح الائتمان لدى البنك وفي توجيه أمواله إلى استخدامات مثلى.

أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة، فقد أظهرت نتائج مغايرة تماماً لما أظهرت النسبة الأولى؛ فقد وصلت هذه النسبة في عام 1986 إلى (-194.7%)؛ فقد ارتفعت الفوائد والعمولات المدينة ووصلت إلى 45 مليون دينار مقارنة مع الفوائد والعمولات الدائنة التي وصلت إلى 41.8 مليون دينار، وأدى ذلك إلى ظهور هذه النسبة بالإشارة السالبة، وعلى الرغم من ذلك بقيت المخصصات المختلفة مرتفعة، وهذا يدل على وجود خلل معين لدى البنك في هذا العام والذي سبقه، حيث وصلت النسبة إلى (-178.9%) في عام 1985، إلا أن أعلى معدل لهذه النسبة كان في عام 1984 بمعدل 1733.3% وأدنى مستوى لها في عام 1992 بمعدل 18.45% وبمتوسط بلغ 124.6%، ومن الملاحظ أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض منذ عام 1991، ويعود الخلل إلى تحقيق خسارة في العامين سالفي الذكر وارتفاع قيمة المخصص كقيمة مطلقة يعني أن البنك يواجه أزمة متمثلة في انخفاض حجم التسهيلات مع وجود سيولة عالية بازدياد حجم الودائع، وأيضاً بشكل عام لا تعتبر هذه النسب معبرة بشكل منطقي عن احتياطات البنك مقابل الديون المشكوك في تحصيلها؛ فالمخصصات المختلفة تشمل العديد من البنود مضافاً إليها مخصص التسهيلات الائتمانية، مثل مخصص التغير في القيمة العادلة ومخصص نهاية الخدمة ومخصص مكافآت الإدارة وغيرها من المخصصات، لذا فإن تضخم النسب أعلاه لا يعني بالضرورة اتباع البنك لسياسة ائتمانية عالية الجودة.

وبالرجوع إلى أصل النسبتين السابقتين فإن النسبة الأولى مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوياتها إلى 1.22% في عام 1995 وإلى أدنى مستوياتها في عام 1996 بمعدل 0.301% وبمتوسط (على مدى 14 عاماً حيث بدأت البنوك بإظهار المخصص الخاص بالتسهيلات الائتمانية ببند محدد في القوائم المالية منذ عام 1991) بلغ 0.512%، وكما ذكرنا سابقاً فإن هذه النتائج تدل على إتباع سياسة ائتمانية ذات مخاطرة عالية وتدل على الانخفاض في كفاءة البنك التجاري، أما النسبة الثانية مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 13.57%في عام 1995 وفي أدنى مستوياتها إلى 2.23% في عام 1998 وبمتوسط 7.54% على مدى 14 عاماً، مما

يؤكد الانخفاض في حجم المخصص المطلوب للتسهيلات الائتمانية كلما تقدمنا في السنوات.

فيما يتعلق بكفاءة الإدارة وبالنظر إلى النسبتين المستخدمتين في النموذج فالنسبة الأولى، والتي هي إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات، أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وصلت إلى 41.73% في عام 2003 بأعلى مستوياتها وإلى 0.719% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1986 وبمتوسط بلغ 19.53% على طول فترة الدراسة، وهذا يعني أن البنك يعاني من زيادة غير مبررة في إجمالي النفقات التشغيلية، مما يؤثر سلبياً على كفاءة البنك، فهو غير قادر على ضبط نفقاته. ويعود هذا الارتفاع إلى التضاعف في نفقات الموظفين، وإلى التضاعف في المخصصات والاستهلاكات الأخرى (بسط النسبة)، مع زيادة بسيطة في حجم الإيرادات مقارنة مع حجم المصاريف.

أما النسبة الثانية فإن التحليل سوف يحمل شقين، الأول هو أن انخفاض النسبة يدل على عدم قدرة البنك على إدارة أصوله بصورة جيده بحيث ترتفع فيه حجم الإيرادات مقارنة مع حجم مصاريف التشغيل، والثاني هو أن انخفاض النسبة يعني ضبط النفقات مقارنة مع حجم الأصول المرتفع، ولكن النتائج التي تم التوصل إليها في تحليل النسبة الأولى تقودنا إلى اعتماد الشق الأول؛ فالانخفاض في هذه النسبة يدل على عدم كفاءة البنك في إدارة الأصول المتوفرة لديه على الرغم من ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات المتحققة وللتوضيح فإن ارتفاع النفقات بصورة لا يتولد عنها إيراد محقق على الرغم من وجود حجم موجودات مرتفع نسبياً يدل بصورة واضحة على عدم الكفاءة في الإدارة. وبلغة الأرقام وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 0.5% عند أدنى مستوى وإلى 3.4% عند أعلى مستوى وفي العامين 1985 و 1989 على التوالي وبمتوسط بلغ 2.29%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع حجم الموجودات الكبير الذي يتمتع به البنك.

من أهم النسب المستخدمة في النموذج المالي (CAMEL) نسب الربحية، وقد انقسمت في التحليل إلى ثلاثة أقسام، أولاً تم احتساب العائد على الأصول

ROA، وأظهرت النتائج انخفاض في ربحية الدينار الواحد من الأصول؛ فأعلى مستوى للنسبة كان في عام 1979 وبلغ 2.43% وأدنى مستوى في عام 1983 وبمعدل 0.067% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.09%، وهي نسب منخفضة نسبياً وتدل على انخفاض قدرة البنك على تحقيق صافي ربح من الأموال المتاحة لديه، سواء كانت مستثمرة أم غير مستثمرة, ويعود السبب في الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في إجمالي الموجودات، والزيادة الطفيفة التي حدثت في صافي الربح قبل الضريبة.

أما نسبة العائد على حقوق الملكية، أظهرت تراجع خلال سنوات الدراسة فقد حققت أعلى مستوياتها في عام 1979 وبمعدل 80% وأدنى مستوياتها 1.7% في عام 1983 وبمتوسط 28.46%، ويعود ذلك أيضاً إلى الارتفاع الكبير في حجم حقوق الملكية لدى البنك، والارتفاع الطفيف في صافي الأرباح على الرغم من الانخفاض في حجم الفوائد المدينة نتيجة لانخفاض نسبة الفائدة المدفوعة على الودائع بعد تعويمها في عام 1990.

حققت نسبة هامش الفائدة الصافي النتائج الأفضل بين نسب الربحية ككل، فعلى الرغم من تحقيقها لنتائج سالبة عامي 1985و1986 وبمعدلات وصلت إلى –1.49% و–1.29% على التوالي إلا أنها عاودت الارتفاع لتصل إلى 10% عام 1998 حيث أعلى مستوياتها وبمتوسط 5.02% خلال فترة الدراسة، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة الهامش بين الفوائد الدائنة والمدينة بعد أن تم تعويمهما من قبل البنك المركزي في عام 1990.

وأخيراً، وبتحليل مؤشرات السيولة للبنك العربي؛ فقد أظهرت القروض إلى إجمالي الأصول انخفاضاً كبيراً فمن 64.67% في عام 1979 حيث أعلى مستوياتها إلى 21.14% في عام 1991 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 38.63%، حيث أظهرت النسبة ارتفاع في معدلات السيولة النقدية لدى البنك وهذا يدل على وجود أموال معطلة عن الاستثمار مما يقلل من كفاءة البنك.

أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 74.71% في عام 1979 إلى 23.7% في عام 1991 وبمتوسط 44.6%، وهذا يدل على ارتفاع

السيولة النقدية أيضاً لدى البنك، وآخر النسب هي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي ارتفعت من 34.2% في عام 1979 إلى 77.37% في عـام 1991، مؤكدةً ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك والذي يعود سببه في الأساس إلى انخفـاض قدرة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه على شكل أصول تولد له مكاسب.

بنظرة عامة إلى نتائج البنك فانخفاض معدلات الأرباح وارتفـاع معـدلات السيولة، والانخفاض في معدل كفاية رأس المال يوجب على البنـك إعـادة النظـر بالسياسة المتحفظة في منح الائتمان، وإعادة النظر في هيكل حقوق الملكيـة وذلـك بالعمل على زيادة رأس المال.

2.2.3. البنك الأهلي

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة فـي أعلـى مسـتوى لهـا 14.61% وذلك في عام 1997 و أدنى مستوى لهـا 6.12% فـي العـام 1981 وبمتوسط 9.8% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يجعلها قريبة للنسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل بنسبة 12%، مما يدل على أن البنك ملتـزم بتعليمـات البنك المركزي الأردني، الذي أكد ضرورة موافقة هذه النسبة للنسبة المحـددة مـن قبل بنك التسويات الدولي والمستمدة من مقررات لجنة بازل 2.

بالانتقال إلى المكون الثاني من نموذج التحليـل (CAMEL)، فـإن نسـبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوى لها إلـى 4.85% وفي أدنى مستوى لها إلى 2.84% عام 2004 وبمتوسط بلغ 1.5%، أمـا نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت هذه النسبة فـي عام 1993 إلى 4.267% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان فـي عام 1999 بمعدل 56.3% وبمتوسط بلغ 19.81%.

نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول وصلت في أعلى مسـتوياتها إلى 6.13% في عام 1983 وإلى أدنى مستوياتها في عام 2000 بمعـدل 0.704% وبمتوسط بلغ 2.79%، وكما ذكرنا سابقاً فإن هذه النتائج تدل على اتبـاع سياسـة ائتمانية ذات مخاطرة عالية، وتدل على الانخفاض في كفاءة البنك التجـاري، أمـا

نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 61.89%في عام 1999 وفي أدنى مستوياتها إلى 8.76% في عام 2003 وبمتوسط 33.94%، ونلاحظ انخفاض النسب أعلاه على الرغم من تشديد البنك المركزي على ضرورة تدعيم مخصص التسهيلات الائتمانية لزيادة كفاءة البنك، وتقليل مخاطرة وجود الديون المشكوك في تحصيلها.

في تحليل كفاءة الإدارة، حققت النسبة الأولى إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها في عام 1999 وبمعدل وصل إلى 59.19% ووصلت إلى 33.94% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1996 وبمتوسط بلغ 19.53% على طول فترة الدراسة، وهذا يعني أن البنك يعاني من تضخم في إجمالي النفقات التشغيلية، مما يؤثر سلبياً على كفاءة البنك؛ فهو غير قادر على ضبط نفقاته، ويعود هذا الارتفاع إلى التضاعف في نفقات الموظفين مقارنة مع حجم الإيرادات. وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 1.84% عند أدنى مستوى في عام 2002 وإلى 6.08% عند أعلى مستوى في عام 1983 وبمتوسط بلغ 4.45%.

تحليل الربحية أظهر ربحية منخفضة (وصلت إلى السالب) في بعض السنوات، فعند احتساب العائد على الأصول ROA، أظهرت النتائج انخفاض في مستويات النسبة فأعلى مستوى كان في عام 1983 وبلغ 2.69% وأدنى مستوى في عام 1999 وبمعدل (−1.74%) وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.2%.

نسبة العائد على حقوق الملكية، أظهرت تراجع خلال سنوات الدراسة فكان أعلى مستوياتها في عام 1981 وبمعدل 27.35% وأدنى مستوياتها (−27.78%) في عام 1999 وبمتوسط 9.76%.

نسبة هامش الفائدة الصافي، وصل أعلى مستوى لها إلى 10.45% عام 2004 وبمتوسط 8.2% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1999 بمعدل 6.35%، وبين نسب الربحية الثلاثة كانت هذه النسبة هي الأفضل؛ فقد كانت على طول فترة الدراسة أعلى من مثيلاتها وضمن معدل مرتفع نسبياً.

مؤشرات السيولة للبنك الأهلي، وبداية من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول انخفضت من 62.15% في عام 1985 حيث أعلى مستوياتها إلى 26.741% في عام 2004 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 51.44%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 86.16% في عام 1982 إلى 32.167% في عام 2004 وبمتوسط 66.932%، وننتقل لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي ارتفعت من 30.23% في عام 1985 إلى 65.87% في عام 2004 وبمتوسط 40.94%، مما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، والتي ظهرت جلياً في بداية الألفية الثالثة، وذلك بعد إتباع البنك لسياسة مالية متشددة بعد قضية التسهيلات التي هزت الساحة المصرفية الأردنية في السنوات سالفة الذكر، وهذا الأمر يقلل من كفاءة البنك.

3.2.3. بنك الأردن

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوياتها 11.5% وذلك في عام 2004 وأدنى مستوياتها 4.52% في العام 1981 وبمتوسط 9.8% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يجعلها قريبة للنسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل بنسبة 12%، مما يدل على أن البنك ملتزم بتعليمات البنك المركزي الأردني الذي أكد ضرورة موافقة هذه النسبة للنسبة المحددة من قبل بنك التسويات الدولي والمستمدة من مقررات لجنة بازل 2.

نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوى لها إلى 2.37% عام 2003 وفي أدنى مستوى لها إلى 0.12% عام 2004 وبمتوسط بلغ 1.68%، أما نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة، وصلت هذه النسبة في عام 1995 إلى 1.49% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 1991 بمعدل 52.8% وبمتوسط بلغ 20.13%.

أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوياتها إلى 7.03% في عام 1980 وإلى أدنى مستوياتها في عام 1994 بمعدل 0.2% وبمتوسط بلغ 2.51%، نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة،

وصلت في أعلى مستوياتها إلى 80.06%في عام 1979 وفي أدنى مستوياتها إلى 6.09% في عام 1991 وبمتوسط 30.65%، ونلاحظ انخفاض هذه النسب على الرغم من تشديد البنك المركزي على ضرورة تدعيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لزيادة كفاءة البنك، وتقليل مخاطرة وجود الديون المشكوك فيها.

بالانتقال إلى كفاءة الإدارة حققت النسبة الأولى، والتي هي إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات كان أعلى مستوياتها في عام 2003 وبمعدل وصل إلى 54.68% وإلى 26.94% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1992 وبمتوسط بلغ 38.30% على طول فترة الدراسة، وهذا يعني أن البنك يعاني من تضخم في إجمالي النفقات التشغيلية مما يؤثر سلبياً على كفاءة البنك.

وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 1.92% عند أدنى مستوى في عام 1991 وإلى 6.01% عند أعلى مستوى في عام 1980 وبمتوسط بلغ 4.27%.

أظهر تحليل الربحية عند احتساب العائد على الأصول ROA، أن أعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 1980 وبلغ 2.56% وأدنى مستوى في عامي 1990 و1994 وبمعدل 0% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.42%، وهذا يدل على تراجع ربحية البنك خلال سنوات الدراسة والذي أيضاً ظهر في نسب الربحية ككل.

فنسبة العائد على حقوق الملكية، أظهرت تراجعاً خلال سنوات الدراسة فكان أعلى مستوياتها في عام 1980 وبمعدل 41.88% وأدنى مستوياتها 0% في عامي 1990 و1994 وبمتوسط 19.85%.

نسبة هامش الفائدة الصافي وصل أعلى مستوى لها إلى 11.13% عام 2000 وبمتوسط 8.51% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1987 بمعدل 5.55%، ونلاحظ أن البنك وفي عامي 1990 و1994 حقق صافي ربحاً مقداره صفراً، أدى إلى تراجع في أداء البنك.

مؤشرات السيولة، وبداية من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول التي انخفضت من 63.33% في عام 1984 حيث أعلى مستوياتها إلى 38.71% في عام

1997 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 48.65%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 84.73% في عام 1984 إلى 36.85% في عام 1999 وبمتوسط 60.08%، وبالانتقال لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي ارتفعت من 31.37% في عام 1984 إلى 54.92% في عام 1999 وبمتوسط 47.27%، ويدل ذلك على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، وعدم قدرته على توظيف الأموال لديه بشكل أمثل، مما يؤثر سلباً على كفاءة البنك التجاري.

4.2.3. بنك القاهرة عمان

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 8.5% وذلك في عام 2004 و أدنى مستوى لها 3.27% في العام 1984 وبمتوسط 5.64% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن النسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل بنسبة 12% مما يدل على أن البنك غير ملتزم بتعليمات البنك المركزي الأردني، الذي أكد ضرورة موافقة هذه النسبة للنسبة المحددة من قبل بنك التسويات الدولي والمستمدة من مقررات لجنة بازل 2.

بالانتقال إلى القسم الثاني، فإن نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوى لها إلى 3.18% في عام 2002 وفي أدنى مستوى لها إلى 0.11% عام 1998 وبمتوسط بلغ 1.28%، أما نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة، فقد وصلت هذه النسبة في عام 2004 إلى 0.26% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 2002 بمعدل 31.52% وبمتوسط بلغ 13.89%.

نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوياتها إلى 6.08% في عام 1988 وإلى أدنى مستوياتها في عام 1997 بمعدل 0.7% وبمتوسط بلغ 2.79%، أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة، فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 125.8%في عام 1988 وفي أدنى مستوياتها إلى 4.74%في عام 1997 وبمتوسط 53.18%، وبصورة عامة فإن هذه النسب

منخفضة، وتشير إلى عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بضرورة تدعيم مخصصات خسائر القروض.

فيما يتعلق بكفاءة الإدارة حققت النسبة الأولى، والتي هي إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها عام 2002 وبمعدل وصل إلى 62.84% وإلى 27.6% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1983 وبمتوسط بلغ 39.54% على طول فترة الدراسة، ووصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 2.61% عند أدنى مستوى في عام 1991 وإلى 5.67% عند أعلى مستوى في عام 1999 وبمتوسط بلغ 3.89%، وهذه النسب مرتفعه نسبياً مما يدل على ضعف في توجيه الإدارة لمصاريفها بالتالي التأثير السلبي على الكفاءة.

احتساب العائد على الأصول ROA أظهر انخفاض في مستويات النسبة، فأعلى مستوى للنسبة كان في عام 1982 وبلغ 2.22% وأدنى مستوى في عام 2000 وبمعدل 0.02% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.03%.

أما نسبة العائد على حقوق الملكية، كان أعلى مستوياتها في عام 1982 وبمعدل 36.54% وأدنى مستوياتها 0.37% في عام 2001 وبمتوسط 18.58%. فيما حققت نسبة هامش الفائدة الصافي نتائج أفضل من النسب السابقة حيث وصل أعلى مستوى لها إلى 11.33% عام 2003 وبمتوسط 7.8% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1988 بمعدل 4.83%، ويعود السبب في ذلك إلى أن البنك المركزي أقر زيادة الهامش بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة بتحديده سقوفاً محددة في بداية العام 1991.

تحليل السيولة، أظهر أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، انخفضت من 66.87% في عام 1982 حيث أعلى مستوياتها إلى 29.4% في عام 1991 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 45.86%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 86.6%في عام 1984 إلى 34.5% في عام 1991 وبمتوسط 57.63%، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ارتفعت من 32.55% في عام 1984 إلى 68.02% في عام 1991 وبمتوسط 49.9%، ويشير ذلك إلى ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك مما يعطل الأموال عن الاستثمار.

5.2.3. بنك الإسكان للتجارة والتمويل

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 17.9% وذلك في عام 2000 و أدنى مستوى لها 2.29% في العام 1994 وبمتوسط 8.29%، ونلاحظ من خلال النسب أعلاه وتطورها على طول فترة الدراسة التزام البنك بمعايير الأداء المتعلقة بكفاية رأس المال والمحددة من البنك المركزي الأردني، والمرتكزة أساساً على مقررات لجنة بازل 2.

نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوى لها إلى 2.341% وذلك في عام 1999 وفي أدنى مستوى لها إلى 0.155% عام 1996 وبمتوسط بلغ 0.731%، أما نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت في عام 1996 إلى 2.8% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 1999 بمعدل 23.9% وبمتوسط بلغ 9.19%.

حققت نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول أعلى مستوياتها في عام 2003 حيث وصلت إلى 3.47% وأدنى مستوياتها في عام 1984 بمعدل 0.271% وبمتوسط بلغ 1.24%، أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي ادخل الفائدة فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 64.63%في عام 1984 وفي أدنى مستوياتها إلى 10.19% في عام 1984 وبمتوسط 24.1%، ونلاحظ انخفاض النسب أعلاه على الرغم من تشديد البنك المركزي على ضرورة تدعيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لزيادة كفاءة البنك وتقليل مخاطرة وجودها، وبالنظر إلى طبيعة عمل البنك خلال الفترة بين 1979و1997، حيث كانت بنكاً متخصصاً في منح الائتمان لأغراض الإسكان، نلاحظ المخاطرة العالية بانخفاض مخصصات خسائر القروض، وخاصة بأن الفئة التي كان البنك يتعامل معها هي من الأفراد، الذين تكون المخاطرة في منحهم الائتمان أعلى من المؤسسات والشركات.

عند تحليل كفاءة الإدارة، حققت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها في عام 2003 وبمعدل وصل إلى 49.91% وإلى

20.9% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1979 وبمتوسط بلغ 33.265% على طول فترة الدراسة، وهي نسب مرتفعة وتعني عدم كفاءة البنك في ضبط النفقات الإدارية، في حين وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 2.58% عند أدنى مستوى في عام 1991 وإلى 5.58% عند أعلى مستوى في عام 1998 وبمتوسط بلغ 3.6%، وهي نسب مرتفعة نسبياً تدل على ضعف كفاءة الإدارة.

تحليل الربحية أظهر أن العائد على الأصول ROA حقق أعلى مستوى في عام 1993 وبلغ 1.97% وأدنى مستوى في عام 1991 وبمعدل 0.463% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.22%.

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE، أظهرت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، فكان أعلى مستوياتها في عام 1993 وبمعدل 43.12% وأدنى مستوياتها 9.68% في عام 1997 وبمتوسط 13.98%.

نسبة هامش الفائدة الصافي، وصل أعلى مستوى لها إلى 10.63% عام 2002 وبمتوسط 5.466% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1985 بمعدل 2.61%، ولوحظ انخفاض هذه النسبة في الفترة التي كان البنك يعمل فيها كمؤسسة إقراض متخصصة، والسبب أن إجمالي ودائع هذا البنك كانت من الودائع طويلة الأجل، التي تتصف بارتفاع سعر الفائدة.

مؤشرات السيولة، وبداية من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول انخفضت من 72.96% في عام 1979 حيث أعلى مستوياتها إلى 30.97% في عام 2003 حيث أدنى مستوياتها وبمتوسط بلغ 53.49%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 105.2% في عام 1985 إلى 39.9% في عام 2003 وبمتوسط 70.01%، وبالانتقال لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي ارتفعت من 18.5% في عام 1985 إلى 63.88% في عام 2003 وبمتوسط 39.88%، وبين البنوك عينة الدراسة كان بنك الإسكان هو الأفضل من حيث مؤشرات السيولة، وذلك لطبيعة عمل البنك المتخصصة قبل عام 1997 عندما تحول

إلى بنك يعمل على أسس تجارية؛ فقد ارتفعت السيولة النقدية لدى البنك بعد هذا العام وانخفضت الكفاءة في عملية الإقراض.

6.2.3. البنك الأردني الكويتي

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 21.98% وذلك في عام 1979 و أدنى مستوى لها 5.28% في العام 1989 وبمتوسط 9.66%، وبين البنوك عينة الدراسة فإن البنك الأردني الكويتي كان الأفضل من حيث مستويات هذه النسبة على امتداد سنوات التحليل، إلا أنها انخفضت في السنوات الثلاث الأخيرة.

وبتحليل جودة الأصول، نجد أن نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول وصلت في أعلى مستوى لها إلى 1.95% في العام 2000 وفي أدنى مستوى لها إلى 0% في الأعوام 1991 و1992 و1995 و1996 و2004 وبمتوسط بلغ 0.476%، أما نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت هذه النسبة في الأعوام 1991 و1992 و1995 و1996 و2004 إلى 0% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 1999 بمعدل 22.03% وبمتوسط بلغ 6.63%.

نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوياتها إلى 4.35% في عام 1988 وإلى أدنى مستوياتها في عام 1995 بمعدل 0.08% وبمتوسط بلغ 1.88%، أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي ادخل الفائدة فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 94.17% في عام 1988 وفي أدنى مستوياتها إلى 1.1% في عام 1995 وبمتوسط 27.54%، ونلاحظ انخفاض النسب أعلاه على الرغم من تشديد البنك المركزي على ضرورة تدعيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لزيادة كفاءة البنك وتقليل المخاطرة.

بالانتقال إلى كفاءة الإدارة، حققت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها في عام 1994 وبمعدل وصل إلى 63.5% وإلى 22.29% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1988 وبمتوسط بلغ 32.72% على

طول فترة الدراسة، ووصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصـــول إلى 2.22% عند أدنى مستوى في عام 1998 وإلى 5.71% عند أعلى مستوى في عام 1994 وبمتوسط بلغ 3.93%، ويلاحظ ارتفاع هذه النسب بسبب ارتفاع النفقات الإدارية والعمومية، مما يعني انخفاض في قدرة البنك على ضبط نفقاته الأمر الذي يعود بشكل سلبي على كفاءة الإدارة.

أظهر العائد على الأصول ROA انخفاض في مســتوياته فــأعلى مســتوى للنسبة كان في عام 1980 وبلغ 3.14% وأدنى مستوى في عــام 1987 وبمعــدل 0.208% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.44%.

تحليل الربحية أظهر أيضاً أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد تحسن فـــي مستواها خلال سنوات الدراسة على الرغم من انخفاضها بشكل عام، فكــان أعلـــى مستوياتها في عام 2004 وبمعدل 34.42% وأدنى مســتوياتها 3.23% فـــي عــام 1987 وبمتوسط 16.32% خلال سنوات الدراسة.

نسبة هامش الفائدة الصافي، وصل أعلى مستوى لهــا إلـــى 10.38% عــام 1980 وبمتوسط 7.22% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى فـــي عــام 1987 بمعدل 4.55%، ونلاحظ انخفاض هــذه النســبة وتراجعهــا خــلال عقــد الثمانينات، ومن ثم ارتفاعها بعد أن تم تعويم أسعار الفائدة في العام 1991، وبشكل عام فإن مؤشرات الربحية أظهرت تراجعاً ومن ثم تحسناً إلا أنها بقيــت أقــل مــن المستوى المطلوب.

مؤشرات السيولة وبداية من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول انخفضـــت من 60.63% في عام 1983 حيث أعلـــى مســتوياتها إلـــى 31.92% فـــي عــام 1991حيث أدنى مستوياتها وبمتوسط بلغ 48.80%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 78.82% في عام 1979 إلى 35.61% في عــام 1991 وبمتوسط 60.59%.

وبالانتقال لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ارتفعت من 39.35% في عام 1979 إلى 64.3% في عام 1991 وبمتوسط 47.60%، مما يــدل علـــى ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك وبخاصة في عام 1991، حيــث تــدفقت أمــوال

العائدين من دول الخليج وبخاصة الكويت إبان حرب الخليج الأولى، إلا أن ذات النسب بدأت بالانخفاض في الأعوام اللاحقة مع بقائها عند مستويات مرتفعه، والذي حد من كفاءة البنك في توجيه مصادر الأموال إلى الاستخدامات المثلى والكافية ويدل على سياسة ائتمانية متحفظة.

7.2.3. ستي بانك

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 49.31% وذلك في عام 1989 و أدنى مستوى لها 4.67% في العام 1980 وبمتوسط 26.03% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يضع البنك في مقدمة البنوك من حيث كفاية رأس المال، والسبب في ذلك أن البنك يتوخى سياسة ائتمانية متشددة تخفض من حجم الأصول المرجحة الخطرة، وبالتالي تزيد هذه النسبة، على الرغم من أن البنك يعد الأقل من حيث رأس المال بين البنوك عينة الدراسة، حيث لم يصل إلى الحد الأدنى المحدد من البنك المركزي والذي يعادل 20 مليون دينار أردني، وإذا عدنا إلى أصل البنك فهو بنك أجنبي يلتزم بمعايير المؤسسة الأم والخاضعة بشكل كبير لأحكام مقررات لجنة بازل.

أم المكون الثاني لنموذج التحليل، فلا يعطي نتائج واضحة بسبب أن البنك لا يقتطع مخصصاً لخسائر القروض، فعلى طول فترة الدراسة ظهر مخصص خسائر القروض في عامين فقط وهما 2001 و2004 حيث كانت نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول 0.26% و0.079% في العامين على التوالي، أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول كانت 1.917% و0.916% في العامين على التوالي وكان متوسط النسبة الأولى 0.02% والثانية 0.202%.

بالانتقال إلى نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت في أعلى مستوياتها إلى 13.79%في عام 1989 وفي أدنى مستوياتها إلى 0.53% في عام 2000 وبمتوسط 3.02%، ونلاحظ انخفاض النسب أعلاه بشكل كبير.

بالانتقال إلى كفاءة الإدارة حققت النسبة الأولى، والتي هي إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها في عام 2004 وبمعدل وصل إلى

35.85% وإلى 9.81% في أدنى مستوياتها وذلك في عام 1981 وبمتوسط بلغ 23.21% على طول فترة الدراسة، كذلك وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 2.55% عند أدنى مستوى في عام 1979 وإلى 10.3% عند أعلى مستوى في عام 1989 وبمتوسط بلغ 3.57%، وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي في النسب أعلاه إلا أنها تبقى الأدنى بين البنوك عينة الدراسة.

عند احتساب العائد على الأصول ROA وأظهرت النتائج ارتفاعاً في مستويات النسبة فأعلى مستوى للنسبة كان في عام 1989 وبلغ 7.91% وأدنى مستوى في عام 1979 وبمعدل 0.788% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 1.98%.

نسبة العائد على حقوق الملكية أظهرت مستويات جيدة خلال سنوات الدراسة على الرغم من تراجعها في بعض الفترات، فكان أعلى مستوياتها في عام 1989 وبمعدل 50.04% وأدنى مستوياتها 9.76% في عام 1996 وبمتوسط 19.16%.

نسبة هامش الفائدة الصافي، وصل أعلى مستوى لها إلى 19.17% عام 1989 وبمتوسط 10.1% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1979 بمعدل 5.3%.

من الملاحظ أن نسب الربحية الخاصة في بهذا البنك هي الأعلى بين البنوك عينة الدراسة، مما يدل على السياسة الائتمانية الحصيفة التي تتجه نحو القروض عالية الجودة والمربحة على حد سواء.

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول انخفضت من 46.78% في عام 1984 حيث أعلى مستوياتها إلى 19.89% في عام 1989 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 29.75%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 61.459% في عام 1984 إلى 21% في عام 2004 وبمتوسط 36.59%، وإذا انتقلنا إلى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نجد أنها ارتفعت من 50.86% في عام 1984 إلى 81.74% في عام 1991 وبمتوسط 68.09%، مما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك بصورة كبيرة تجعله البنك الأعلى سيولة بين البنوك عينة الدراسة.

ولا يوجد تفسير منطقي لارتفاع السيولة وارتفاع الربحية لدى البنك، إلا القول بأن البنك يركز في استخدامات أمواله على الاستخدامات الأعلى ربحية والتي بالعادة تتصف بأنها الأعلى مخاطرة.

8.2.3. تحليل البيانات المالية المجمعة

بعد أن تم جمع البيانات المالية الموحدة للبنوك عينة الدراسة في قائمتين مجمعتين وإجراء التحليل المالي، بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 11.58% وذلك في عام 1998 و أدنى مستوى لها 4.9% في العام 2001 وبمتوسط 6.09% خلال فترة الدراسة، مما يعطي دلالة واضحة إلى الانخفاض في مستويات رؤوس المال لدى هذه البنوك، والحاجة الملحة لزيادة حجمها لتلائم المعايير الدولية والمحددة بنسبة 12% وفقاً للجنة بازل 2.

بالانتقال إلى المكون الثاني من نموذج التحليل (CAMEL)، فإن نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، وصلت في أعلى مستوى لها إلى 1.12% وفي أدنى مستوى لها إلى 0.042% عام 1988 وبمتوسط بلغ 0.676%، ونسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة فقد وصلت هذه النسبة في عام 1990 إلى 0.776% في أدنى مستوياتها وأعلى مستوى لهذه النسبة كان في عام 1991 بمعدل 11.596% وبمتوسط بلغ 7.61%.

أما نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الأصول وصلت في أعلى مستوياتها إلى 3.39% في عام 1988 وإلى أدنى مستوياتها في عام 1997 بمعدل 1.64% وبمتوسط بلغ 2.28%، نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي دخل الفائدة وصلت في أعلى مستوياتها إلى 90.5%في عام 1988 وفي أدنى مستوياتها إلى 13.67% في عام 2002 وبمتوسط 42.2%، وعلى الرغم من الارتفاع في النسبة الرابعة إلا أن النسب أعلاه أظهرت انخفاضا ملحوظاً، يؤكد ضرورة تدعيم مخصصات خسائر القروض لدى البنوك التجارية عينة الدراسة.

حققت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات أعلى مستوياتها في عام 1993 وبمعدل وصل إلى 33.87% وإلى 18.85% في أدنى مستوياتها

وذلك في عام 1986 وبمتوسط بلغ 25.27% على طول فترة الدراسة، كما وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 2.185% عند أدنى مستوى في عام 1987 وإلى 6.77% عند أعلى مستوى في عام 2004 وبمتوسط بلغ 4.45%، بدلالة واضحة على أن البنوك بشكل مجمع قد انخفضت بها نفقات الموظفين مقارنة بإجمالي الإيرادات وإجمالي الأصول، ولا يعني ذلك غض النظر عن ضبط النفقات الإدارية والعمومية لدى إدارة هذه البنوك نظراً لارتفاعها على المستوى الفردي.

تحليل الربحية للبنوك التجارية عينة الدراسة، أظهر ارتفاعاً في هذه النسب مقارنة مع النسب التي حققها كل بنك على حدا، باستثناء ستي بانك على الرغم من انخفاض الحد الأدنى عن الحدود الدنيا في هذه النسب لكل بنك بشكل منفرد؛ فنجد وعند احتساب العائد على الأصول ROA، أظهرت النتائج ارتفاعاً في مستويات النسبة مع مرور الوقت؛ فأعلى مستوى للنسبة كان في عام 2004 وبلغ 5% وأدنى مستوى في عام 1993 وبمعدل 0.5% وبمتوسط على طول فترة الدراسة بلغ 2%.

أما نسبة العائد على حقوق الملكية؛ فقد أظهرت تحسناً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة فكان أعلى مستوياتها في عام 2000 وبمعدل 56.32% وأدنى مستوياتها 9.86% في عام 1987 وبمتوسط 27.92%.

نسبة هامش الفائدة الصافي، وصل أعلى مستوى لها إلى 12.57% عام 2003 وبمتوسط 6.69% خلال فترة الدراسة في حين كان أدنى مستوى في عام 1985 بمعدل 2.79% على طول فترة الدراسة.

مؤشرات السيولة أظهرت المشكلة الأساسية التي تعاني منها البنوك التجارية عينة الدراسة، فنسبة القروض إلى إجمالي الأصول انخفضت من 62.66% في عام 1979 حيث أعلى مستوياتها إلى 29.4% في عام 1991 حيث أدنى مستوى لها وبمتوسط بلغ 44.78%، أما نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت من 76.54% في عام 1979 إلى 33.85% في عام 1991 وبمتوسط 54.4% وبالانتقال لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي ارتفعت من 34.215% في عام 1979 إلى 67.51% في عام 1991 وبمتوسط 50.8%، مما يدل على

ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية عينة الدراسة مما يؤثر سلباً على ربحيتها، والملاحظ أن أعلى معدلات للسيولة كانت في عام 1991، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف السياسة التي عاشتها المنطقة، التي تمثلت بحرب الخليج الأولى حيث أحجمت البنوك الأردنية عن منح الائتمان، نظراً لظروف عدم التأكد التي يعاني منها اقتصاد المنطقة أضف إلى ذلك تدفق الودائع النقدية من قبل العائدين من دول الخليج نتيجة للحرب. وبشكل عام يمكن النظر إلى النتائج التالية كمفرزات نهائية لعملية التحليل المالي:

1. تحتاج البنوك الأردنية إلى إعادة النظر في حجم رؤوس أموالها، فعليها زيادة حجم رؤوس أموالها إما عن طريق الاكتتاب الخاص أو تفتيت أسهمها وذلك للوصول إلى النسبة المثلى من كفاية رأس المال والتي تساوي 12% حسب ما حددته مقررات لجنة بازل 2.
2. أظهر التحليل حاجة البنوك الأردنية لتدعيم مخصص التسهيلات الائتمانية لرفع جودة الأصول لديها.
3. انخفاض نسب الربحية في البنوك التجارية الأردنية نتيجة لتضخم حجم الأصول بصورة متضاعفة عاماً بعد عام والزيادة الطفيفة في صافي أرباحها.
4. الارتفاع الملحوظ وغير المبرر في حجم النفقات الإدارية والعمومية مما يخفض من كفاءة الإدارة.
5. ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية مما يخفض من ربحيتها نتيجة لتعطيل الأموال عن العمل وإتباع البنوك لسياسة ائتمانية متحفظة ومتشددة تخفض من منح الائتمان.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي

1.4. مقدمة

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى قياس مدى تأثر المقدرة التنافسية للبنـــوك التجارية بكفاءتها خلال فترة الدراسة ما بين عامي 1979 و 2004،من خلال قياس أثر العائد على الأصول (ROA) على الإيرادات (I) بالإضافة إلى المتغيرات فـــي نموذج الدراسة، وهي القروض (L)، والودائع (Dep)، وعدد الفروع(N).

فمن خلال التحليل المالي للبنوك عينة الدراسة أظهرت هذه البنـــوك تفاوتـــاً ملحوظاً، خاصة في معايير الربحية وتحديداً معدل العائد على الأصـــول ومعـــدلات تشغيل الأموال، وأظهرت جميعها ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات السيولة ممـــا يـــؤثر سلباً على كفاءتها المالية والإدارية، كنتيجة مجملة لعملية تحليل الكفاءة.

في هذا القسم من الدراسة سيتم تبيين نتائج التحليل القياسي لعينـــة الدراســـة المتمثلة في سبعة بنوك تجارية عاملة في الأردن، ستة منها محلية والآخر أجنبـــي، وذلك من خلال استخدام البيانات المالية لكل بنك على حدا ومن ثم باستخدام البيانات المالية المجمعة للبنوك السبعة.

2.4. نتائج التحليل القياسي

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتحليل كفـــاءة البنـــوك التجارية وأثرها على المقدرة التنافسية من خلال النموذج التالي:

$$DLnI = A_0+A_1DLnRoa+A_2DLnDep+A_3DLnL+A_4DLnN \quad ..(1)$$

حيث أن:

DLnI: معدل النمو في الإيرادات.

DLnRoa: معدل النمو في العائد على الأصول.

DLnDep: معدل النمو في الودائع.

DLnL: معدل النمو في القروض.

DLnN: معدل النمو في عدد الفروع.

وصف المتغيرات:

1. الإيرادات I: تشير إلى إجمالي إيرادات البنك التجاري وتدرس كمتغير تابع، والتي تعبر عن نتائج عمل البنك خلال الفترة المالية التي تظهر في قائمة الدخل المعدة عادةً في 31 كانون الأول من كل عام، ومتوقع من خلال الدراسة أن نلاحظ تذبذب نتائج هذه البنوك على طول فترة الدراسة, ويعود سبب هذا التذبذب إلى الظروف السياسية التي تعرضت لها المنطقة وأثرت على الأردن وإلى الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في أوقات مختلفة لعل أبرزها نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم وبداية عقد التسعينات. من الجدير بالذكر أن إيرادات البنك تعطي صورة واضحة عن حجم القروض الموجودة في البنك؛ فمن المعلوم أن الإيراد الأساسي للبنك هو الفائدة الدائنة التي يحصل عليها من القروض، وترتبط إجمالي الإيرادات بعلاقة طردية مع القروض وتعكس قدرة البنك على تحقيق الإيرادات مقدرته التنافسية.
2. العائد على الأصول ROA: يشير إلى الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة للبنك، حيث يمثل البسط صافي الدخل المتحقق للبنك من مجمل العمليات، أما المقام فيشكل إجمالي الأصول بما فيها التسهيلات الائتمانية والموجودات الثابتة والمتداولة كمحفظة الأوراق المالية والسيولة النقدية في الصندوق، وهذا المعدل مهم جداً في معرفة الربح المتحقق من الدينار الواحد من الأصول، والذي يشير إلى كفاءة الاستثمارات الموجودة في البنك، وسيتم استخدام النتائج المتحققة في الجزء الأول من التحليل كبيانات للتحليل القياسي.
3. القروض L: وتشمل القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي تمنحها البنوك التجارية للعملاء، سواء كانت ممنوحة للأفراد على شكل قروض شخصية أو للشركات الاستثمارية والصناعية والعقارية. وتشكل القروض طويلة الأجل نسبة عالية من حجم استثمارات البنوك التجارية. وشهد السوق

الأردني تطوراً ملحوظاً في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ناتج عن تطور الوعي بأهمية اعتماد البنوك كممول أساسي للمشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وبرز هذا التطور بصورة واضحة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، ويعود السبب في ذلك إلى الانفتاح والتحرر والاتفاقيات العديدة التي وقعها الأردن مع دول مختلفة وإلى قانون تشجيع الاستثمار الذي ينظم عملية الاستثمار سواء الداخلي أم الخارجي. ورغم هذا التطور إلا أن حجم هذه القروض وبخاصة طويلة الأجل منها دون المستوى المرجو ويعود سبب ذلك إلى عدم قدرة غالبية البنوك الأردنية على مواكبة التطور في الاقتصاد حيث أنها تعاني من صغر الحجم وتفتت الملكيات، ونوعاً ما من الملكية العائلية في هذه البنوك، أما من ناحية الدراسة فان القروض بشقيها طويل الأجل وقصير الأجل تدل على قدرة البنك على توظيف أمواله، وبالتالي قدرته على المنافسة مع التمويل القادم من بنوك تجارية أخرى أو من مؤسسات تمويلية غير مصرفية. ويرتبط حجم القروض بعلاقة طردية مع الأرباح؛ فالفائدة الدائنة المتحققة من القروض والتي تعتبر المصدر الأساسي لدخل البنك التجاري تزداد بازدياد حجم القروض وبالتالي يزداد هامش الفائدة الصافي، والذي هو عبارة عن الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، وبالنتيجة تزداد أرباح البنك.

4. الودائع D: يرتبط حجم الودائع بالأرباح بعلاقة عكسية من جهة أن البنك يدفع تكلفة تتمثل بالفائدة المدينة التي تعطى على الودائع، ولكن بالنظر إلى الودائع على أنها المصدر الأساسي للأموال التي يتحصل عليها البنك من أجل الإقراض فيجب عدم إهمال أهميتها النسبية، ومقارنتها بالسعر المدفوع، لذا يجب النظر أيضاً إليها على أنها تمثل مقياساً أساسياً لحجم تعاملات البنك من خلال استقطابه للمودعين الذين يمثلون سوقاً مستهدفاً بقدر الباحثين عن القروض لدى هذه البنوك، وأيضاً لا يمكن إهمال الحقيقة الواضحة، والتي تتمثل بانخفاض معدل أسعار الفائدة المدينة التي تدفعها البنوك على الودائع مقارنة مع أسعار الفائدة الدائنة تحصل عليها من عملية الإقراض؛ فقد

أصبحت المنافسة بين البنوك في استقطاب الودائع مبنية على أساس غير سعري وتتمثل بتوفير الخدمات الإضافية، مثل خدمات الصراف الآلي، والخدمات الإلكترونية الأخرى مثل البنك الناطق، والبنك المنزلي، وأيضاً الجوائز العينية والنقدية على بعض حسابات التوفير في بعض البنوك التجارية، وغير ذلك من الخدمات المصرفية.

5. عدد الفروع N: ويشير عدد الفروع إلى مدى انتشار البنك وقدرته على تقديم خدماته إلى شريحة كبيرة من العملاء، الأمر الذي يزيد من حجم الودائع والقروض لديه، وبالتالي حجم الأرباح ولذا تكون الصورة الواضحة بأن العلاقة بين عدد فروع البنك والأرباح طردية. من جهة أخرى فإن كثرة عدد الفروع قد تؤدي إلى زيادة التكاليف مقارنة مع الإيرادات وبالتالي يمنى الفرع بدلاً من تحقيق الأرباح الأمر الذي يؤثر سلبياً على حجم أرباح البنك بصورة كلية.

1.2.4. البنك العربي

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية للبنك العربي كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = -1.76 + 5.684DLnRoa + 0.438DLnDep$$

t = (-0.588) (2.3) (2.188)

$$+ 0.417DLnL + 0.799DLnN$$

(2.505) (2.925)

$R^2 = 0.875$ F = 34.963 D-W = 1.95

وهذا يعني:

1. هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في العائد على الأصول (ROA) والودائع (Dep) والقروض (L) وعدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة الثانية والثالثة والرابعة؛ أما بالنسبة للفرضية الأولى فوجود علاقة طردية ذات دلالة

إحصائية بين العائد على الأصول (R) والذي يمثل الكفاءة في النموذج القياسي والتغير في الإيرادات فيعني إثباتها.

2. أن المتغيرات المستقلة تفسر 87.5% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة R^2 والتي تساوي 0.875.
3. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 34.963.
4. النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 1.958.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$$H_0: B_i = 0 \qquad I = 1,2,3,4$$
$$H_1: B_i \neq 0$$

2.2.4. البنك الأهلي

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية للبنك الأهلي كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = -2.01 - 1.05DLnRoa + 0.42DLnDep + 0.828DLnL - 0.262DLnN$$
$$t = \quad (-0.91) \quad (-1.781) \quad (2.752) \quad (4.223) \quad (-0.956)$$
$$R^2 = 0.835 \qquad F = 25.293 \qquad D\text{-}W = 1.617$$

وهذا يعني:

1. هناك علاقة عكسية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل النمو في عدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات وهذا يتعارض مع فرضيات الدراسة الأولى والرابعة.

2. هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين كل من معدل النمو في الودائع (Dep) ومعدل النمو في القروض (L) وبين معدل النمو في الإيرادات وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة الثانية والثالثة.
3. أن المتغيرات المستقلة تفسر83.5% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة R^2 والتي تساوي 0.835.
4. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 25.293.
5. النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 1.617.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$$H_0: B_i = 0 \qquad I = 1,2,3,4$$
$$H_1: B_i \neq 0$$

3.2.4. بنك الأردن

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية لبنك الأردن كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = \underset{(0.383)}{1.48} - \underset{(-2.344)}{2.89}DLnRoa + \underset{(2.736)}{0.801}DLnDip + \underset{(0.731)}{0.184}DLnL - \underset{(-1.222)}{0.594}DLnN$$

t =

$$R^2 = 0.432 \qquad F = 3.801 \qquad D\text{-}W = 2.063$$

وهذا يعني:

1. هناك علاقة عكسية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة الأولى.

2. هناك علاقة عكسية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في عدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الرابعة.

3. هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في الودائع (Dep) وبين معدل النمو في الإيرادات(I) وهذا يتفق مع الفرضية الثالثة الدراسة.

4. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في القروض (L) وبين معدل النمو في الإيرادات(I) وهذا يتفق مع فرضية الدراسة الثانية من حيث الإشارة فقط.

5. أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 43.2% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة أن R^2 تساوي 0.432.

6. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 3.801.

7. النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 2.063.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ $\qquad I = 1,2,3,4$

$H_1: B_i \neq 0$

4.2.4. بنك القاهرة عمان

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية لبنك القاهرة عمان كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = 7.194 + 2.562DLnRoa + 0.302DLnDip + 0.103DLnL - 0.336DLnN$$

t= (1.075) (0.056) (1.149) (0.343) (-0.399)

$R^2 = 0.139$ $\qquad F = 0.807$ $\qquad D\text{-}W = 2.214$

وهذا يعني:

1. هناك علاقة عكسية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في عدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة الرابعة.
2. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في الودائع (Dep) والقروض (L) ومعدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA) وبين التغير في الإيرادات وهذا يتفق مع فرضية الدراسة الأولى والثانية والثالثة من حيث الإشارة فقط.
3. أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 13.9% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة أن R^2 تساوي 0.139.
4. النموذج ككل غير معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 0.807.
5. النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار DW يساوي 2.214.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ I = 1,2,3,4

$H_1: B_i \neq 0$

5.2.4. بنك الإسكان للتجارة والتمويل

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = 1.013 + 0.112DLnRoa + 0.501DLnDip$$

t = (0.285) (2.139) (2.212)

$$+ 0.125DLnL + 0.461DLnN$$

(0.538) (2.306)

$R^2 = 0.499$ F = 4.978 D-W = 1.221

وهذا يعني:

1. هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في الودائع (Dep) ومعدل النمو في عدد الفروع (N) ومعدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضية الدراسة الأولى والثالثة والرابعة.
2. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين معدل النمو في القروض (L) ومعدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضية الدراسة الثانية من حيث الإشارة فقط.
3. المتغيرات المستقلة تفسر فقط 49.9% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة أن R^2 تساوي 0.499.
4. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 4.978.
5. النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 1.221.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ $\qquad$ I = 1,2,3,4

$H_1: B_i \neq 0$

6.2.4. البنك الأردني الكويتي

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية للبنك الأردني الكويتي كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = 3.44 + 0.188DLnRoa + 0.228DLnDip + 0.443DLnL + 4.248DLnN$$

t = (0.482) (1.805) (0.717) (1.087) (0.077)

$R^2 = 0.232$ $\qquad$ F = 1.508 $\qquad$ D-W = 2.622

وهذا يعني:

1. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في الودائع (Dip) والقروض (L) ومعدل العائد على الأصول (ROA) وعدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة من حيث الإشارة فقط.
2. أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 23.2% من التغير في المتغير التابع وذلك لأن R^2 تساوي 0.232.
3. النموذج ككل غير معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 1.508.
4. النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 2.622.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ $\qquad$ I = 1,2,3,4

$H_1: B_i \neq 0$

7.2.4. ستي بانك

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية لستي بانك كانت النتائج كالآتي:

$$DLnI = \underset{t=\ (-0.035)}{-1.18} + \underset{(6.653)}{0.537DLnRoa} + \underset{(2.105)}{0.374DLnDep} + \underset{(1.308)}{0.175DLnL} + \underset{(1.621)}{0.283DLnN}$$

$R^2 = 0.763$ $\qquad$ F = 16.057 $\qquad$ D-W = 2.056

وهذا يعني:

1. هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في الودائع (Dep) ومعدل العائد على الأصـــول (ROA) وبـــين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضية الدراســـة الأولى والثالثة.
2. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين كل مـــن معـــدل النمو في القروض (L) وعدد الفروع (N) وبين معدل النمـــو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضـــيات الدراســـة الثانيـــة والرابعة من حيث الإشارة فقط.
3. أن المتغيرات المستقلة تفسر 76.3% من التغير في المتغيـــر التابع وذلك لأن R^2 تساوي 0.763.
4. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مســـتوى ثقـــة 5% وذلـــك بدلالة F والتي تساوي 16.057.
5. النمـــوذج لا يعـــاني مـــن مشـــكلة الارتبـــاط الـــذاتي Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 2.056.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقـــوم اختبـــار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ $\qquad$ I = 1,2,3,4

$H_1: B_i \neq 0$

8.2.4. البيانات المالية المجمعة للبنوك السبعة

عند إجراء التقدير للمعادلة رقم (1) السابقة على البيانات المالية المجمعة توصـــلت الدراسة إلى النتائج التالية:

$$DLnI = 0.172 + 0.234DLnRoa + 0.234DLnDep$$

t = (- 0.845) (4.680) (1.401)

$$+ 0.703DLnL + 0.626DLnN$$

(4.899) (2.680)

$R^2 = 0.930$ $\qquad$ F = 66.884 $\qquad$ D-W = 1.890

وهذا يعني:

1. هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين كل من معدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل النمو القروض (L) ومعدل النمو في عدد الفروع (N) وبين معدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة الثانية والثالثة أما بالنسبة للفرضية الأولى فوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول (ROA) والذي يمثل الكفاءة في النموذج القياسي والتغير في الإيرادات فيعني إثبات للفرضية الأولى.
2. هناك علاقة طردية غير مقبولة إحصائياً بين معدل النمو في الودائع (Dep) ومعدل النمو في الإيرادات (I) وهذا يتفق مع فرضية الدراسة من حيث الإشارة فقط.
3. أن المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة R^2 والتي تساوي 0.93.
4. النموذج ككل معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 5% وذلك بدلالة F والتي تساوي 16.057.
5. النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Autocorrelation حيث أن اختبار D-W يساوي 1.89.

وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتائج من خلال قيم (t) حيث يقوم اختبار المعنوية (t) بناءً على الفرضية العدمية:

$H_0: B_i = 0$ $\quad$ I = 1,2,3,4

$H_1: B_i \neq 0$

الجدول رقم (2)

نتائج التحليل القياسي

البيان	العربي	الأهلي	الأردن	القاهرة عمان	الإسكان	الأردني الكويتي	ستي بانك	البيانات المجمعة
Constant	1.76	2.01−	1.48	7.194	1.013	3.44	1.18−	0.172
t	0.588−	0.91−	0.383	1.075	0.285	0.482	0.035−	0.842−
Roa	5.684	1.05−	2.89−	2.562	0.112	0.188	0.537	0.234
t	2.3	1.781−	2.344−	0.056	2.139	1.805	6.653	4.680
Dep	0.436	0.42	0.801	0.302	0.501	0.228	0.374	0.234
t	2.188	2.752	2.736	1.149	2.212	0.717	2.105	1.401
L	0.417	0.828	0.184	0.103	0.125	0.443	0.175	0.703
t	2.505	4.223	0.731	0.344	0.534	1.087	1.308	4.899
N	0.799	0.262−	0.594−	0.336−	0.461	4.248	0.283	0.626
t	2.925	0.926−	1.222−	0.399−	2.306	0.077	1.621	2.680
R^2	0.875	0.835	0.432	0.139	0.499	0.232	0.763	0.93
F	34.963	25.293	3.801	0.807	4.978	1.508	16.057	66.884
Dw	1.958	1.617	2.063	2.214	1.221	2.622	2.056	1.89

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

1.5. النتائج

أظهر تحليل النتائج واختبار الفرضيات عدة نتائج أهمها:

1.1.5. نتائج التحليل المالي:

بشكل عام يمكن النظر إلى النتائج التالية كمفرزات نهائية لعملية التحليل المالي:

1. انخفاض في نسبة كفاية رأس المال إلى ما دون النسبة المعيارية المحددة من قبل لجنة بازل 2، والتي أقرها البنك المركزي الأردني، حيث كان متوسط هذه النسبة على طول فترة الدراسة 1979 - 2004 للبنوك ككل 6.09%، وهي منخفضة جداً وبعيدة عن النسبة التي حددته مقررات لجنة بازل وبما يعادل 12%. وهذا الأمر ناتج عن الانخفاض في حجم رؤوس الأموال لدى هذه البنوك والارتفاع في نسبة الأصول المرجحة الخطرة مقارنة مع رؤوس الأموال للبنوك التجارية عينة الدراسة.
2. الانخفاض في حجم مخصص التسهيلات الائتمانية (خسائر القروض) لدى البنوك ككل حيث بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة 1979 – 2004 حوالي 18367.7 ألف دينار، وبلغت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بالمتوسط بين عامي 1991 – 2004 حوالي 0.676%، ونسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي دخل الفائدة بلغت بالمتوسط بين عامي 1991 – 2004 حوالي 7.61% وهي نسب منخفضة نسبياً، ويعود ذلك إلى الانخفاض في حجم المخصص على الرغم من تشديد البنك المركزي على ضرورة تدعيم مخصص التسهيلات الائتمانية حتى يقلل من حجم مخاطرة منح الائتمان.
3. انخفاض نسب الربحية في البنوك التجارية الأردنية، نتيجة لتضخم حجم الأصول بصورة متضاعفة عاماً بعد عام، والزيادة الطفيفة في صافي أرباحها، حيث بلغ معدل العائد على الأصول ROA بالمتوسط على طول فترة الدراسة 1979 – 2004 للبنوك السبعة حوالي 2%، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE حوالي 27.9%، ونسبة هامش الفائدة الصافي NIM حوالي 6.96%، وهذه النسب

منخفضة نسبياً على الرغم من تضخم رقم الربح في بعض البنوك مثل البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والذي رافقه تضخماً أكبر في حجم الموجودات وحقوق الملكية، وارتفاع في هامش الفائدة بعد عام 1991.

4. الارتفاع الملحوظ وغير المبرر في حجم النفقات الإدارية والعمومية، حيث بلغت بالمتوسط حوالي 93093 ألف دينار في فترة الدراسة 1979 – 2004، مما زاد من متوسط نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات ونسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول حيث بلغتا على التوالي 25.27% و 3.93%.

5. ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، مما يخفض من ربحيتها نتيجة لتعطيل الأموال عن العمل، وإتباع البنوك لسياسة ائتمانية متحفظة ومتشددة تخفض من منح الائتمان، حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول بالمتوسط على طول فترة الدراسة 1979 –2004 حوالي 44.7%، ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع بالمتوسط حوالي 54.41%، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالمتوسط حوالي 50.81%، وتعد مشكلة ارتفاع السيولة هي المشكلة الأبرز لما لها من تأثير على نشاطات البنك التجاري، وتعاني البنوك التجارية في الأردن ككل من هذه المشكلة على الرغم من الحركة الاستثمارية الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والسبب أن المستثمرين يعتمدون على مواردهم الذاتية أو على التمويل الخارجي.

2.1.5. نتائج التحليل القياسي:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبيانات المالية المجمعة للبنوك التجارية السبعة عبر الفترة 1979 – 2004 بينت نتائج التحليل ما يلي:

1. وجود علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين معدل النمو في حجم الإيرادات (I) لدى البنوك التجارية وكل من معدل النمو في معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل النمو في حجم القروض (L)، ومعدل النمو في عدد الفروع (N)، ويعزى

ذلك إلى الارتفاع في حجم الموجودات وارتفاع حجم القروض، وعدد الفروع الكبير، وهذا ما تم ملاحظته عندما تم تحليل البيانات المالية للبنوك التجارية كل على حدا، فكلما ارتفع حجم الموجودات وحجم القروض وحجم الفروع لدى البنك التجاري، كلما زاد تأثير المتغيرات التابعة على المتغير المستقل؛ وتحديداً في البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

2. وجود علاقة طردية ولكنها غير مقبولة إحصائياً بين معدل النمو في الإيرادات (I) ومعدل النمو في حجم الودائع (Dep)، ويعود ذلك إلى الارتفاع في حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية والانخفاض في هامش الفائدة الصافي نتيجة لتعويم الفائدة في عام 1991 والفرق الكبير بين معدل الفائدة الدائنة ومعدل الفائدة المدينة؛ على الرغم من أن العلاقة كانت ذات دلالة إحصائية في بعض البنوك عند تحليل بيانات هذه البنوك كل حدا، مثل البنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الأهلي، وستي بانك.

2.5. التوصيات

خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. في ظل معاناة البنوك التجارية الأردنية من صغر حجم الوحدات المصرفية، مقارنة مع البنوك الأجنبية التي دخلت الاقتصاد، نتيجة للعولمة المالية؛ وفي ظل حاجة الاقتصاد الوطني إلى قطاع مصرفي قادر على مواجهة متطلبات عولمة الاقتصاد ومفرزاتها المتمثلة في الحركة الاستثمارية النشطة، فمن الضرورة العمل على زيادة حجم رؤوس الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية، إما عن طريق الاندماج أو الاكتتاب في أسهم جديدة، وذلك لتدعيم بنية هيكل رأس المال، وزيادة متانة المركز المالي للبنوك التجارية، وزيادة نسبة كفاية رأس المال بما يتفق مع مقررات لجنة بازل 2، والتي اعتمدها البنك المركزي الأردني كنسبة معيارية تبلغ 12%، وهذا يصب في رفع كفاءة البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الوطني، وزيادة مقدرتها التنافسية.

2. نظراً لمعاناة البنوك التجارية من الارتفاع الكبير في حجم السيولة النقديـــة، يجب على هذه البنوك إعادة النظر في السياسة الائتمانية لديها، وفتح المجـــال أمـــام المستثمرين للحصول على التمويل المناسب والكافي لاحتياجاتهم الاستثمارية، ويكون ذلك من خلال فتح قنوات جديدة للتمويل، مثل التمويـــل المباشـــر للمســـتثمرين، أو التمويل بالمشاركة في المشاريع الاســـتثمارية، أو التـــأجير التمـــويلي، أو تمويـــل الراغبين في شراء الأسهم المطروحة للاكتتاب، أو الاكتتاب مباشرة فـــي الأســـهم المطروحة للبيع.

3. التوجه إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة Universal Banks والذي يخلـــص البنك التجاري من التخصص الوظيفي، ويخلصها أيضاً من العمل التقليـــدي للبنـــك التجاري بالتوجه نحو العمل في جميع الأنشطة والمصـــرفية والتعامـــل بالمشـــتقات المالية، ويزيد من توحيد المعايير الائتمانية للبنوك التجارية، ويميزها عن المؤسسات التمويلية غير البنكية.

4. العمل على زيادة الفروع العاملة خارج الاقتصاد الـــوطني، ممـــا يخلـــص البنوك من مشكلة السيولة الفائضة، ويزيد من تدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصـــاد الوطني، وذلك بالاستفادة من الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية والعولمة، التي نـــتج عنها الحرية في انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

5. العمل على إعادة النظر في النفقات الإدارية والعمومية التي تشكل عبئاً على الميزانية العمومية للبنك التجاري، وذلك من خلال رفع كفاءة الإدارات التنفيذية لدى هذه البنوك، من خلال الدورات والبرامج التدريبية سواء كانت داخلية أو خارجيـــة. وذلك لتوفير كفاءات إدارية قادرة على مجاراة التطور المـــالي والتكنولـــوجي فـــي البنوك العالمية.

6. زيادة ميزانية البحث والتطوير وبحوث التسويق لدى البنوك التجارية، مـــن أجل رفع المقدرة التنافسية وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تتمتـــع بميـــزة تنافســـية وجودة عالية، تدعم من موقع البنك التنافسي، وتزيد من تحقيق الأربـــاح التشـــغيلية وغيرها، مما يؤدي إلى الاستمرارية في السوق ومواجهة تحدي المنافسة الخارجية.

7. يجب أن تعمل الحكومة المركزية على تقديم حوافز استثمارية مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها للاستثمارات الممولة من البنوك التجارية، وذلك لتشجيعها على توظيف الأموال الموجودة لديها كسيولة فائضة، مما يرفع من وتيرة الانتعاش الاقتصادي ويساهم في حل بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد مثل البطالة.

8. تقديم الحوافز المناسبة من قبل الحكومة لحث البنوك التجارية على التعاون فيما بينها لتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة عن طريق القروض المجمعة وإسناد القرض، مما يعود بالفائدة على البنوك نفسها وعلى الاقتصاد الوطني، والتخلص من التمويل الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد.

المراجع

أ. المراجع العربية:

البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، دائرة الأبحاث والدراسات، أعداد مختلفة.

الصمادي، برهان علي، 2000 **كفاءة الجهاز المصرفي الأردني خلال فترة التصحيح الاقتصادي 1989-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الشماع، خليل،1997 **مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال**، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

حماد، طارق عبد العال، 1999 **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد و المخاطرة**" ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة.

ديات، احمد حسني عوض،1997 **المنافسة في القطاع المصرفي الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد الأردن.

زكي، رمزي،1999 **العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي (رؤية من البلاد النامية)**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي ، القاهرة.

عبد الحميد، عبد المطلب،2001 **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة.

عقل، مفلح محمد،2000 **وجهات نظر مصرفية**، "الجزء الأول"، الطبعة الأولى، بدعم من البنك العربي، عمان.

عقل، مفلح محمد،2001 **وجهات نظر مصرفية** "الجزء الثاني" ، الطبعة الأولى، بدعم من البنك العربي، عمان.

محيسن، عبد الحليم إبراهيم،1994 **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن حقائق وأرقام**، الطبعة الأولى، جمعية المطابع التعاونية، عمان.

نشرة الأربعين عام الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ب. المراجع الإنجليزية:

Altman, E. and A. Saunders. 2001, **An Analysis and Critique of the BIS Proposal on Capital Adequacy and Rating, Journal of Banking and Finance**.

Angelini – N, 2000, **Bank Competition and Regulatory Reform: The Case of the Italian Banking Industry**,

Temi di Discussion, No. 380, Bank of Italy. CETORELLI.

Bank for International Settlements. 2002. 72nd Annual Report, Basel.

Basel Committee on Banking Supervision. 1999. A New Capital Adequacy Framework, First Consultative Paper, Basel.

Basel Committee on Banking Supervision. 2000. Range of Practice in Banks' Internal Ratings Systems, Basel.

Basel Committee on Banking Supervision. 2003b. Markets for Subordinated Debt and Equity in Basel Committee Member Countries, Basel.

Basel Committee on Banking Supervision. 2004. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards – A Revised Framework. Basel.

Basel Committee on Banking Supervision, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank for International Settlements, 2004.

Benink, Harald, & George Benston, 2005 **The Future of Banking Regulation in Developed Countries: Lessons from and for Europe**.

Brockett, Patrick L, & others, 2005 **Financial Intermediary Versus Production Approach to Efficiency of Marketing Distribution Systems**, the Journal of Risk and Insurance, p35, no.1982.

Foster, George **Financial Statement Analysis**, Second Edition, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Jaffee, Dwight, 2001 The Structure of Banking Systems in **Developed and Transition Economics, University of California**.

Lewellyn, David T, , 2005 **Competition and Profitability in European Banking: Why Are British Banks So**

Profitable?, Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA.

Weill, Laurent, , 2003 **Banking efficiency in transition economies The role of foreign ownership**, University Robert Schuman.

الملحق (أ)

القوائم المالية لعينة الدراسة